ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية
إصدار شهري

عام على حرب غزة

التغيرات والتداعيات

عدد خاص

السنة الخامسة - سبتمبر 2024 - العدد 63

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2024

”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

اللواء. محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

www.ecss.com.eg

رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الخامسة - سبتمبر 2024

العدد
63

عام على حرب غزة

التغيرات والتداعيات

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الخامسة

سبتمبر

2024

العدد

63

المحتويـــــات

الافتتاحيـــــــــة: نحو استراتيجية عربية للسلام والتنمية	08
قضـــايا دوليـــة	11
سياسة واشنطن بين دعم إسرائيل والضغط لوقف حرب غزة	12
لماذا تراجعت "فاعلية" المواقف الأوروبية خلال حرب غزة؟	16
تقييم أثر السياسات الصينية والروسية في حرب غزة	20
قضـــايا أمن ودفـــاع	23
الاتجاهات الإقليمية البارزة خلال عام على حرب غزة	24
إلى أين تتجه خارطة تفاعلات المنطقة بعد حرب غزة؟	27
مستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إثر حرب غزة	30
مقارنة الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي في حرب غزة	34
قضايا السياسات العامة	38
مصر وحرب غزة بعد عام.. سياسات التوازن والواقعية	39
قضـــــــايا نوعية	44
تداعيات حرب غزة على اقتصادات الشرق الأوسط	45
عوائق الإغاثة الدولية والأممية لسكان قطاع غزة	49
توظيفات الذكاء الاصطناعي في مجازر إسرائيل في غزة	52
تغيرات الوعي العالمي بقضية فلسطين خلال حرب غزة	55
بيـــانات وإحصائيـــات: عام على حرب غزة.. آثار متفاقمة	58

نحو استراتيجية عربية للسلام والتنمية

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

هـذا العـدد (63) مـن "تقديـرات مصريـة" يُركـز علـى حـرب غـزة السابعة على مدى عام وتوابعها التي أخذت دائرة كاملة بدأت بهجـوم حمـاس علـى غلاف غـزة في 7أكتوبـر 2023 والـذي كان ناجحًا من حيث إدراك الإقليم والعالم بوجود قضية فلسطينية، كما سجلت انكشافات ملحوظة في البنية الأمنية والدفاعية الإسرائيلية وزاد عليه انشقاقات جديدة حول مسئولية ما حدث في ذلك اليوم، ثم بعد ذلك حول مسار الحرب وتأثيراتها على صورة إسرائيل في العالم، وتحديد الأولويات الإسرائيلية ما بين السعي نحو الإفراج عن المختطفين الإسرائيليين وتدمير قدرات حماس العسكرية لمنع شن هجمات أخرى على إسرائيل.

ما حدث عمليًا طوال العام هو التدمير الكامل لقطاع غزة، والنزوح في نوبات متتابعة بين الشمال والوسط والجنوب حسب مسار العمليات العسكرية، كما تراجع بشكل كبير التأييد للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى الأسابيع الأخيرة من عام الحرب عندما استمر السخط على السلطة الوطنية، بينما تراجع أيضًا التأييد لحماس وكذلك لعملية السابع من أكتوبر.

كانت خسائرُ الشعب الفلسطيني هائلة من القتلى والجرحى، وفقدان سبل المعيشة من مؤسسات وقدرات مادية. وباختصار عاش القطاع وسوف يعيش لمرحلة مقبلة على الإغاثة والمعونة. وبينما بدأت الحرب بما بدا أنه فوز، لكنها انتهت بخسارة لم يبقَ منها إلا قدرات محدودة لحماس على إطلاق صواريخ نتائجها محدودة، مع حقيقة أن غالبية الشعب الفلسطيني قد بقيت على أرضها.

الإطار الإقليمي

قدّم الإطار الإقليمي مساندةً لحماس تمثّلت في مشاركة حزب الله اللبناني وجماعة أنصار الله (الحوثيين) اليمنية والحشد الشعبي العراقي مع جماعات لحزب الله في العراق وسوريا، وجميعهم شاركوا في إطلاق الصواريخ والمسيرات على إسرائيل كانت نتائجها العسكرية غير ملموسة فيما عدا أنها أجبرت إسرائيل على سحب عدد يتراوح ما بين 60 و80 ألفًا من سكان الشمال في أول عملية نزوح تعرفها الدولة العبرية في تاريخها.

الفصل الأخير من عام الحرب كان شاهدًا أولًا على تراجع حماس، وثانيًا أنه جرى اختراق كبير لحزب الله اللبناني أدى إلى اغتيال معظم قياداته نتيجة استخدام أدوات إلكترونية مثل "البيجر" و"الواكي توكي"، والهجمات ثقيلة الطاقة النيرانية لقتل حسن نصر الله الأمين العام للحزب والقائد الكاريزما طوال أكثر من ثلاثين عامًا من القيادة. وثالثًا أن الدور الإيراني، الذي بدا في أوقات كثيرة من الأزمة ممسكًا بزمام السيطرة التي تُحرك محور المقاومة والممانعة، أصبح مرتبكًا بشكل استراتيجي مع استمرار الحرب لعام كامل ما بين الاستمرار في ممارسة "الصبر الاستراتيجي" أو أنها سوف تفقد سمعتها السياسية والعسكرية في المنطقة.

إيران كانت الطرف المنتظر أن يظهر مع الساحات لكي تحسم المعركة، لكن وصلت إلى اللحظة الحالية وهي ممتهنة بسبب عمليات الاغتيال التي جرت على أراضيها وخاصة لعلمائها، بينما الساحة اللبنانية تعض على جروحها، وبقية الساحات لا تعرف ماذا تفعل على وجه التحديد. أصبح الارتباك ذائعًا، خاصة أن طهران أصبح لديها ثلاثة رؤوس تتحدث بلغات مختلفة. المرشد العام لا يزال على حزمه وعزمه للرد على اغتيال اسماعيل هنية على أرضه مع باقي الاغتيالات السابقة والحاضرة، رئيس الجمهورية "مسعود بزشكيان" يبذل جهدًا فائقًا لتبريد الحرب ومنع تصاعدها، والحرس الثوري الإيراني الذي يُشرف على الساحات يعض على أسنانه ولا أحد يعرف ما سوف تكون عليه خطوته القادمة.

الدولة الوطنية أولًا

بعد عام من حرب غزة السابعة تظهر قضيتان: الأولى كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية، وهل يمكن تحويل الأزمة إلى فرصة؟ الحقيقة هي أن الإنسان عرف الحرب منذ سار على قدمين، وعرفها عندما شنها على المخلوقات الأخرى، وللأسف عندما كبر عقله شنها على إنسان آخر، وشنتها أمم على أمم أخرى.

الحرب العالمية الثانية انتهت لكي يقوم نظام دولي فيه الأمم المتحدة بمجالسها ومعها اليونسكو لكي تمنع الحرب في عقل الدول، وصندوق النقد الدولي لإصلاح الدول ماليًا، والبنك الدولي للبناء والتعمير لخلق التعاون الذي يضيف للحضارة الإنسانية.

ولأنّ أوروبا قامت بحربين عالميتين، فإنها أقامت الاتحاد الأوروبي لكي لا تكون هناك حرب عالمية أخرى. حرب فيتنام رجت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا رجًا، واستشرت فيها الجماعات والأحزاب المسلحة، لكنّ انتهاءها دفع في اتجاه مسار قام به لي كوان يو في سنغافورة، وبينج في الصين، وبارك في كوريا الجنوبية، وأخذت المجموعة اليابان نموذجًا لكي ينتهي الأمر بمنظمة إقليمية "آسيان"، ورخاء مشترك يعد من مراكز الثروة في العالم.

الشرق الأوسط يمكنه أن يحقق هذا الحلم وتكون حرب غزة السابعة هي آخر الحروب. والحقيقة هي أن حرب أكتوبر كانت أول الطريق إلى السلام المصري الإسرائيلي، وحرب الخليج وضعت الأساس لمؤتمر مدريد ثم مبادرة أوسلو، والسلام الأردني الإسرائيلي. ومع مطلع العقد الثالث من القرن الحالي كانت أربع دول عربية في حالة سلام مع إسرائيل.

القضية الثانية هي أن الحرب أظهرت بوضوح أن إحدى إشكاليات منطقة الشرق الأوسط الكبرى هي أن الدولة الوطنية لم تصمد أمام التفكك الذي دعا إلى قيام تنظيمات

مسلحة داخل الدول تنتزع الحق في اتّخاذ قرارات الحرب والسلام، وجرى ذلك في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين وليبيا ومؤخرًا في السودان. وفي الدول العربية الخمس الأولى اتخذت هذه التنظيمات من القضية الفلسطينية سبيلًا لشل الدولة وممارسة الحرب بالتحالف مع دولة إقليمية هي إيران في إطار محور المقاومة والممانعة. الضعف الشديد لهذه الدول جعلها غير قادرة على إدارة صراع ناضج لتحقيق الاستقلال والأهداف الوطنية الأخرى، حيث بات مجرد "الإيذاء" لإسرائيل محققًا للمصالح الوطنية الأخرى.

مسار السلام والتنمية

كانت إحدى أهم النتائج الإيجابية لما يُسمى "الربيع العربي" هي أنه لم ينتج عنه فقط تيار فوضوي ليس لديه مشروع للتعامل مع القضايا الوطنية بعد الإطاحة بالنظم القائمة، ولا تيار ديني كان مستعدًا للحظة بالمال والسلاح والرجال والتنظيم لإقامة مشروع الخلافة الإسلامية مع جهل كامل بأن التاريخ تجاوزها؛ وإنما مولد تيار إصلاحي يرمي إلى تعزيز الدولة والهوية الوطنية، وتجديد الفكر الديني، والاتصال بالعصر وما فيه من حداثة وتقدم.

هذا التيار الإصلاحي بات موجودًا في تسع دول عربية هي دول الخليج الست، ومصر والأردن والمغرب؛ وهي الدول التي شاركت في عقد مؤتمر السلام في ٢١ أكتوبر بالقاهرة، وأطلقت برنامجًا سياسيًا للتعامل مع الأزمة في غزة يبدأ بوقف إطلاق النار وينتهي بحل القضية الفلسطينية على أساس مما هو معروف بحل الدولتين.

المملكة العربية السعودية طرحت أيضًا إقامة تحالف دولي لحل الدولتين يضم الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي. مثل هذا الاقتراح لا بأس به في تقديم ظهير من التأييد العالمي للسير في حل الدولتين؛ ولكنه لا يكفي للقيام بخطوات عملية من بينها تأييد الدولة الوطنية العربية في مواجهة المليشيات المسلحة، وإنما أيضًا إدماج واستيعاب إسرائيل كدولة في المنطقة مقابل إقامة الدولة الفلسطينية من خلال عملية تفاوضية مباشرة.

فالواقع أنّ جميع نجاحات السلام في المنطقة جاءت من خلال دول المنطقة ذاتها. حدث هذا مع معاهدات السلام المصرية الإسرائيلية، والأردنية الإسرائيلية، والفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو، والسلام الإبراهيمي بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

الدور الأمريكي في كل ذلك كان يبدأ من المبادرة العربية ويقوم بدور المسهل والمشجع وجاذب التأييد والضغط أحيانًا. تحقيق ذلك هذه المرة يكون مكونًا من الدول العربية ذات السلام مع إسرائيل بالفعل، مضافًا لها المملكة العربية السعودية التي كانت على وشك توقيع السلام والتطبيع قبل حرب غزة، ومعها قطر التي بذلت جهدًا في عمليات الوساطة بين إسرائيل وحماس. هذه المبادرة التاريخية تقدم لصفقة تندمج فيها إسرائيل في المنطقة كما اندمجت ألمانيا في أوروبا، وفيتنام في جنوب شرق آسيا، لكي يقوم السلام ويظهر الرخاء والتجاوب مع العصر.

تحقيق ذلك هذه المرة يكون مكونًا من الدول العربية ذات السلام مع إسرائيل بالفعل، مضافًا لها المملكة العربية السعودية التي كانت على وشك توقيع السلام والتطبيع قبل حرب غزة، ومعها قطر التي بذلت جهدًا في عمليات الوساطة بين إسرائيل وحماس. هذه المبادرة التاريخية تقدم لصفقة تندمج فيها إسرائيل في المنطقة كما اندمجت ألمانيا في أوروبا، وفيتنام في جنوب شرق آسيا، لكي يقوم السلام ويظهر الرخاء والتجاوب مع العصر.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضـــايا دوليـــة

- سياسة واشنطن بين دعم إسرائيل والضغط لوقف حرب غزة
- لماذا تراجعت "فاعلية" المواقف الأوروبية خلال حرب غزة؟
- تقييم أثر السياسات الصينية والروسية في حرب غزة

سياســـــة واشنطـــــن
بين دعم إسرائيل والضغط لوقف حرب غزة

في أعقاب هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، جاءت الاستجابة السريعة لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، عبر التأكيد على تقديم الدعم الكامل لإسرائيل. إلا أن هذا المشهد انتابته بعض التغييرات على مدى عام من حرب غزة والتي انعكست في تصريحات صادرة عن الإدارة الأمريكية تتعلق بضرورة حماية المدنيين وإدخال المساعدات، بل والتهديد بوقف بعض شحنات الأسلحة في حالة مضي إسرائيل قدمًا في اقتحام رفح، ناهيك عن جهود واشنطن للتوصل لصفقة من شأنها وقف الحرب والإفراج عن المحتجزين. مما يثير التساؤل بشأن حدود التغير الذي طرأ على دعم إدارة "بايدن" المطلق لتل أبيب، ولا سيما في ضوء المجازر الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين في غزة.

د. مها علام
رئيس وحدة الدراسات الأمريكية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ضغوط متعددة

تصدرت واشنطن تاريخيًا مشهد الصراع العربي الإسرائيلي بصفتها راعيًا ووسيطًا، غير أنها لم تتراجع قطّ عن حماية إسرائيل وضمان أمنها، وهي معادلة لم تشهد تغييرًا دراماتيكيًا خلال حرب غزة بطريقة لم تتوقف فقط عند حدود الاستخبارات والأسلحة والمساعدات العسكرية، لكن وصلت إلى غل يد المؤسسات الدولية عن التعامل مع الانتهاكات والمجازر الإسرائيلية، وهو الأمر الذي تعدى إلى دراسة فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية ذاتها. إلا أن الدعم الأمريكي الهائل الذي قدمته إدارة بايدن لإسرائيل في حرب غزة واجه مجموعة ضغوط دفعت واشنطن بقدر ما صوب محاولة ضبط موقفها، **أبرزها:**

- **الصورة القيمية لواشنطن:** أسهمت المجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزة على مدى عام في النيل من الصورة المعيارية القيمية التي حاولت إدارة بايدن بلورتها منذ وصوله لسدة الحكم استنادًا إلى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك في إطار تأكيدها أن واشنطن تقود "معسكر الدول الديمقراطية" في وجه خصومها وفي مقدمتهم روسيا والصين اللتان تقودان "المعسكر الاستبدادي". ويرتبط بهذا الأمر تأكيد عدد من المنظمات الأممية والدولية على ارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، ناهيك عن الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى تعليق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، خلال مايو الماضي، الذي أوضح فيه أن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي يتحمل المسئولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

- **تعنت الحكومة الإسرائيلية اليمينية:** من الصعب فصل مشهد العدوان على غزة والعقلية المتطرفة التي تقود حكومة الحرب الإسرائيلية. ومن ثم يتضح وجود إدراك لدى إدارة بايدن بأن تعنت الحكومة الإسرائيلية يمثل أحد أهم الضغوط التي تواجهها، وهو ما دفع الرئيس بايدن، في ديسمبر الماضي، إلى القول بأنه يجب على رئيس الوزراء الإسرائيلي "تغيير حكومته المتشددة". وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة بشأن امتداد العملية العسكرية إلى رفح، أكد نتنياهو على أهمية الضغط العسكري المستمر حتى تحقيق "النصر الكامل" على حماس. وهي المسألة التي تعني أنه ليست هناك مؤشرات على تخلي الحكومة الإسرائيلية عن سلوكها العنيف، أو الاستجابة للحد الأدنى من المطالبات. بل ووصل الأمر إلى شكل من أشكال الابتزاز التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية تجاه واشنطن، والتي تجلت مؤخرًا في تصريح لنتنياهو ردًا على تهديد بايدن بوقف تزويد إسرائيل بالأسلحة حال شن هجوم بري على رفح، والذي قال فيه: "إن بلاده مستعدة للوقوف بمفردها إذا لزم الأمر".

- **انقسام الداخل الأمريكي:** تشهد الإدارة الأمريكية بعض الانقسامات التي دفعت عددًا من المسئولين إلى تقديم استقالاتهم، وفي مقدمتهم جوش بول، مدير مكتب الشئون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية، بالإضافة إلى التقدم برسائل وخطابات رفض للسلوك الأمريكي الداعم للجرائم الإسرائيلية، من بينها قيام أكثر من 400 مسئول بتوقيع رسالة تنتقد إدارة بايدن بسبب "إهمال دعم الفلسطينيين". وفي سياق موازٍ، يواجه الشارع الأمريكي حالة من الانقسام التي انعكست في اندلاع تظاهرات متعددة داعمة للقضية الفلسطينية في الجامعات، بل والمدارس، ناهيك عن تظاهر مجموعات يهودية رافضة للممارسات الصهيونية، كمنظمتي الصوت اليهودي من أجل السلام Jewish Voice for Peace و"إن لم يكن الآن" IfNotNow.

- **القواعد الشعبية في السباق الرئاسي:** نظرًا للتزامن بين العدوان الإسرائيلي على غزة وتهيؤ الساحة الأمريكية للسباق الانتخابي الرئاسي، بدت هنالك خشية لدى إدارة بايدن بشأن تأثير دعم إسرائيل في حظوظ فوز المعسكر الديمقراطي في الانتخابات، وهو ما يمكن استقراؤه في التظاهرات المؤيدة لفلسطين التي تمت خلال التجمعات

الانتخابية الديمقراطية لبايدن، ثم كامالا هاريس من بعده، والتي كان أبرزها التي وقعت خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي في أغسطس الماضي، بما قد يحمل مؤشرات على خسارة المرشحة الديمقراطية جانبًا من قواعدها الشعبية المرتبطة بالعرب والمسلمين، ولا سيما في الولايات المتأرجحة خاصة ميشيجان. علاوة على ذلك، فإن الشباب الأمريكي، الذي يمثل إحدى أهم القواعد الشعبية، يشعر بالاستياء من الانهيار القيمي للولايات المتحدة بسبب دعمها للجرائم والانتهاكات الإسرائيلية في غزة دون أي تحركات جادة لوقفها.

- **تضرر العلاقات مع شركاء المنطقة:** أعاد العدوان الإسرائيلي على غزة قضية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الواجهة، بل وألقى الدعم الذي تتلقاه الحكومة اليمينية المتطرفة بقيادة نتنياهو بظلاله على علاقة واشنطن بحلفائها وشركائها بالمنطقة، وهو ما انعكس في سلسلة من التطورات التي حملت رسائل استهجان لعدم قيام واشنطن بممارسة الضغوط المناسبة على حليفتها إسرائيل، وهو المشهد الذي اتضح جليًا في زيارة وفد وزراء خارجية دول عربية وإسلامية للصين، في نوفمبر 2023، حيث دعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة والسماح بدخول المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، استنكرت الجامعة العربية، في فبراير الماضي، بشكل صريح استخدام واشنطن حق الفيتو للمرة الثالثة من أجل إفشال مشروع قرار بمجلس الأمن يهدف لوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وهو ما جعل البيان يُحمّل الولايات المتحدة المسئولية السياسية والأخلاقية عن استمرار الحرب.

حدود التغير

في ضوء الضغوط التي يشهدها الدعم "اللا محدود" الذي تقدمه إدارة بايدن لإسرائيل على مدى عام من حرب غزة يتضح وجود هامش من التغير الذي طرأ على الموقف الأمريكي صوب مزيدٍ من الاتزان، **وهو ما يمكن تفكيكه على النحو التالي:**

- **تغير الخطاب الأمريكي:** شهد الخطاب الأمريكي بعض التحولات من الدعم المطلق لإسرائيل إلى حثها على ضبط تحركاتها؛ فخلال إفادة صحفية بالبيت الأبيض، قال بايدن، في أحد أشدّ انتقاداته لحكومة نتنياهو: إن الرد العسكري الإسرائيلي على هجوم 7 أكتوبر في غزة "جاوز الحد". كما قال "جون فاينر"، نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي، خلال اجتماعه مع قادة أمريكيين عرب في ميشيجان: إنه ليس لديه "أي قدر من الثقة" في استعداد الحكومة الإسرائيلية الحالية لاتخاذ "خطوات هادفة" نحو إقامة دولة فلسطينية، وفقًا لصحيفة "نيويورك تايمز" التي اعتبرت أن تصريحات "فاينر" كانت "من أوضح

تعبيرات الإدارة عن أسفها". وذكر بيان للبيت الأبيض، في 11 فبراير الماضي، أن بايدن أكد مجددًا وجهة نظره خلال مكالمة هاتفية مع نتنياهو، وأنه "لا ينبغي شن عمليات عسكرية في رفح دون خطة موثوقة لضمان سلامة أكثر من مليون شخص يحتمون في هذه المنطقة". من جانبها، لم تحضر نائبة الرئيس والمرشحة الديمقراطية كامالا هاريس خطاب نتنياهو بالكونجرس كنتيجة لانشغالها بالتزامات أخرى، فيما تسعى لتبني نهج توفيقي بين التيار التقليدي الذي يشدد على محورية دعم إسرائيل، والتيار التقدمي الذي يدفع باتجاه ضرورة احترام حقوق الفلسطينيين.

- **ممارسة بعض الضغوط:** على الرّغم من اتجاه الولايات المتحدة إلى إطلاق يد إسرائيل في ردة فعلها على هجوم حماس في السابع من أكتوبر الماضي، فإنها سعت مع الوقت إلى ممارسة بعض الضغوط. وعلى هذا النحو أصدر بايدن أمرًا تنفيذيًا يخول بموجبه وزارتي الخزانة والخارجية بفرض عقوبات على مستوطنين إسرائيليين متطرفين في الضفة الغربية. واتصالًا بذلك، أشار موقع "أكسيوس" إلى أن واشنطن "فكرت في إدراج الوزيرين الإسرائيليين المتشددين بن غفير وسموتيرتش في قائمة الأفراد الخاضعين للعقوبات"، لكن الإدارة "قررت استبعادهما في الوقت الحالي، والتركيز على أولئك الذين ارتكبوا الهجمات". علاوة على ذلك، أصدر بايدن توجيهًا جديدًا بشأن قطع المساعدات العسكرية للدول التي تخرق الحماية الدولية للمدنيين؛ إذ يمنح التوجيه وزير الخارجية 45 يومًا للحصول على "ضمانات مكتوبة موثوقة" من المستفيدين الأجانب من المساعدات العسكرية، الذين يخوضون صراعات على أرض الواقع، بما في ذلك إسرائيل وأوكرانيا. ومن ثم فإن لدى الإدارة الأمريكية خيار تعليق المساعدة العسكرية إذا ارتأت أن الحكومة الأخرى لا تمتثل حقًا للقانون الإنساني وحماية المدنيين، حتى لو ادعت التزامها بذلك. كذلك، فقد هددت الإدارة الأمريكية بوقف بعض الشحنات العسكرية حال شنت إسرائيل هجومًا بريًا على رفح. هذا كله إلى جانب الضغط من أجل التوقف عن مزيد من التصعيد في المنطقة، حسبما كشف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، في أغسطس الماضي، بأن واشنطن أبلغت إسرائيل بأنه "لا ينبغي لأحد أن يصعد هذا الصراع"، على خلفية استعداد المنطقة لرد إيراني مرتقب انتقامًا لاغتيال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس في طهران.

- **تشجيع التوصّل إلى صفقة:** على الرغم من المساعي الأمريكية لعرقلة وقف إطلاق النار في غزة فإنها مع الوقت اتجهت صوب دعم التوصل لاتفاق من شأنه وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المحتجزين. في حديثه للصحفيين بالبيت الأبيض خلال فبراير الماضي، أكد بايدن أنه "يضغط بشدة الآن من أجل وقف إطلاق النار هذا المرتبط بالرهائن.. هناك الكثير من الأبرياء الذين يتضورون جوعًا، والكثير من الأبرياء الذين يعيشون في كرب ويموتون، ويجب أن يتوقف ذلك". وفي مايو الماضي، وضع بايدن خطة للسلام تقوم على ثلاث مراحل، وقامت واشنطن بتحركات مكثفة مع الشريكين الإقليميين مصر وقطر لوضع الخطة موضع التنفيذ. وفي اتصاله الهاتفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، في 12 أغسطس الماضي، شدد بايدن على" الحاجة الملحة إلى التوصل لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح المحتجزين". من جانبه، قال جون كيربي المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، في مستهل سبتمبر الجاري: إن "الرئيس نفسه منخرط شخصيًا في العمل مع فريقنا والعمل مع القادة في جميع أنحاء العالم لتأمين هذه الصفقة".

مجمل القول، إن الموقف الأمريكي القائم على تقديم الدعم "اللا محدود" لإسرائيل في حرب غزة شهد مجموعة ضغوط متعددة على مدى عام، مما أسهم في حدوث هامش من التغير في تعاطي واشنطن مع التطورات في قطاع غزة بما انعكس في تغير الخطاب الأمريكي، بالتوازي مع ممارسة بعض الضغوط على الجانب الإسرائيلي، وكذا القيام بجهود مكثفة من أجل التوصل إلى صفقة لوقف إطلاق النار.

لماذا تراجعت "فاعلية" المواقف الأوروبية خلال حـــرب غـــزة؟

على مدى عام من حرب إسرائيل على قطاع غزة، تطور الموقف الأوروبي سواء على مستوى الحكومات أو الاتحاد إزاء مجريات تلك الحرب التي تدور في جواره الإقليمي الجنوبي مباشرة، فبعد الدعم المعلن لما اعتبره الأوروبيون حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها إثر هجوم حماس في السابع من أكتوبر الماضي، تراجعت المواقف الأوروبية على خلفية المجازر الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين، ناهيك عن منع دخول المساعدات الإنسانية للقطاع. ومع ذلك لم تستخدم الدول الأوروبية أدواتها الاقتصادية والعسكرية التي يمكن لها التأثير على موقف إسرائيل. يطرح هذا الأمر تساؤلات حول مدى تأثير وفاعلية الموقف الأوروبي تجاه حرب غزة، وإلى أين يتجه مستقبلًا.

الشيماء عرفات
باحث أول بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطورات أساسية

بدا الاصطفاف الأوروبي مع إسرائيل كبيرًا في بداية حرب غزة، وهو ما كان متوقعًا في ظل الهجوم غير المتوقع من حماس في السابع من أكتوبر الماضي، حيث يصنف عدد من الدول الأوروبية الحركةَ كجماعة إرهابية، وكان آخرها سويسرا (الدولة المعروفة بحيادها) في سبتمبر 2024. فقد اعتبرت أن الحرب على غزة تقع تحت مظلة الحق في الدفاع عن النفس.

إلا أنه مع استمرار الحرب على غزة، وتعثر المفاوضات وخطط تبادل الأسرى، وثبوت تعمد الجانب الإسرائيلي مهاجمة المدنيين، ومنع دخول المساعدات للقطاع بما جعل غزة من أكثر المناطق جوعًا حول العالم وفقًا للمنظمات الإغاثية الدولية؛ أدى كل ذلك إلى التراجع الأوروبي عن إبراز الدعم إلى حد كبير، وهو ما برز في عدد من التصريحات والمواقف الأوروبية الأخيرة من أبرزها:

- **في سبتمبر 2024**، أعلنت الحكومة البريطانية، الحليف الأقرب لإسرائيل تاريخيًا بعد الولايات المتحدة وألمانيا، عن تعليق 30 ترخيصًا للأسلحة من أصل 350 ترخيصًا للسلاح وقطع الغيار، بما في ذلك أجزاء للطائرات المقاتلة والمروحيات والطائرات بدون طيار، على أساس أنه يمكن استخدامها في انتهاك للقانون الإنساني الدولي في عملياتها العسكرية في غزة. جاء ذلك على الرغم من تأكيد وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي أن "المملكة المتحدة تواصل دعم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وفقًا للقانون الدولي".

يعد تأثير هذا القرار محدودًا فيما يخص التداعيات العسكرية بسبب الإسهام الضعيف للمملكة المتحدة بالأساس في وارادت إسرائيل من الأسلحة. ففي ديسمبر 2023، قالت حكومة المملكة المتحدة إن الصادرات البريطانية من السلع العسكرية إلى إسرائيل كانت "صغيرة نسبيًا"، حيث بلغت 42 مليون جنيه إسترليني (55 مليون دولار) في عام 2022. وانخفض هذا الرقم إلى 18.2 مليون جنيه إسترليني في عام 2023، وفقًا لسجلات وزارة الأعمال والتجارة. إلا أن التداعيات لذلك القرار تبدو سياسية أكثر من ناحية تقييد الدعم الغربي لإسرائيل. فقد أكدت الحكومة البريطانية أنها أبلغت الولايات المتحدة مسبقًا بالخطوة وتحدثت عن "مشاركة مكثفة" مع الحلفاء بشأن هذه القضية، بما يعني أن هذا القرار قد يكون صافرة إنذار لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، وتم تمريره عن طريق المملكة المتحدة.

- **في شهر سبتمبر 2024**، أكد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، في معرض خطابه عن التوجّهات الرئيسية لسياسته للعام المقبل، أن مدريد تعتزم الحفاظ على موقفها المنتقد تجاه إسرائيل في الحرب المستمرة منذ 7 أكتوبر. وتعد إسبانيا أبرز الأصوات الأوروبية الداعية لتوقف استمرار الحرب، والدعوة لإحياء حل الدولتين. وفي سبيل ذلك، أعلنت في مايو الماضي إلى جوار أيرلندا والنرويج اعترافها بالدولة الفلسطينية، وتلتها سلوفينيا، وبهذا أصبح هناك 13 دولة أوروبية تعترف بالدولة الفلسطينية، أي قرابة نصف دول الاتحاد الأوروبي.

وتكمن أهمية تلك الخطوة الرمزية، بحسب "نيويورك تايمز"، في أن اعتراف المزيد من دول الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية قد يجعله ثقلًا موازنًا رئيسيًا للموقف الأمريكي، الذي يرى أن تلك الدولة لا ينبغي أن تنتج إلا عن طريق تسوية عن طريق التفاوض مع إسرائيل، مما قد يعمق الصدع بين أوروبا وإسرائيل. بالإضافة لذلك، انضمت كل من إسبانيا وبلجيكا وأيرلندا لدعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية لإدانة الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة. وأعلنت كذلك عن إقامة القمة الثنائية الأولى بين إسبانيا وفلسطين والتي ستعقد بحلول نهاية العام.

- **في مايو 2024**، اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بالإجماع على الدعوة إلى مجلس الشراكة مع إسرائيل، لمناقشة امتثالها لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب الاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والمعروف أيضًا باسم "اتفاقية الشراكة". وأتت تلك الدعوة في ضوء الحكم الذي صدر حينها من محكمة العدل الدولية بضرورة وقف الهجوم العسكري الإسرائيلي

في رفح. وبالرغم من الفشل في توقيع أي عقوبات أو تعطيل للاتفاق، إلا أن الدعوة للاجتماع، وخاصة في ظل الدعم منقطع النظير مع بداية الحرب، قد تكون بداية للسعي لاستخدام الأداة الاقتصادية مستقبلًا حال استحالة التفاوض مع الجانب الإسرائيلي.

- **منذ أكتوبر 2023**، زاد الاتحاد الأوروبي مساعداته الإنسانية لغزة، وأكد أنه سيواصل دعم المدنيين الأكثر احتياجًا في غزة، وخصص بالفعل 125 مليون يورو مبدئيًا للمساعدات الإنسانية في عام 2024. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر تخصيص 150 مليون يورو لدعم السكان الفلسطينيين من خلال شركاء دوليين على الأرض. ويُعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المانحين لفلسطين. فمنذ عام 2007، أنفق الاتحاد الأوروبي أكثر من 12.65 مليار يورو من المساعدات للأراضي الفلسطينية المحتلة. كذلك يُعد الاتحاد الأوروبي إحدى الجهات المانحة الرئيسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). واعتبارًا من عام 2022، قدم أكثر من 700 مليون يورو من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية. أكد أيضًا الاتحاد الأوروبي التزامه بالتعامل مع عنف المستوطنين المتطرفين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعليه، أشار إلى أنه اعتبارًا من أبريل 2024 سينطبق نظام عقوبات حقوق الإنسان على أفراد وكيانات محددة مسئولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

من هم أكبر موردي السلاح لإسرائيل؟

نسب الموردين الأكبر من الأسلحة المُباعة لإسرائيل

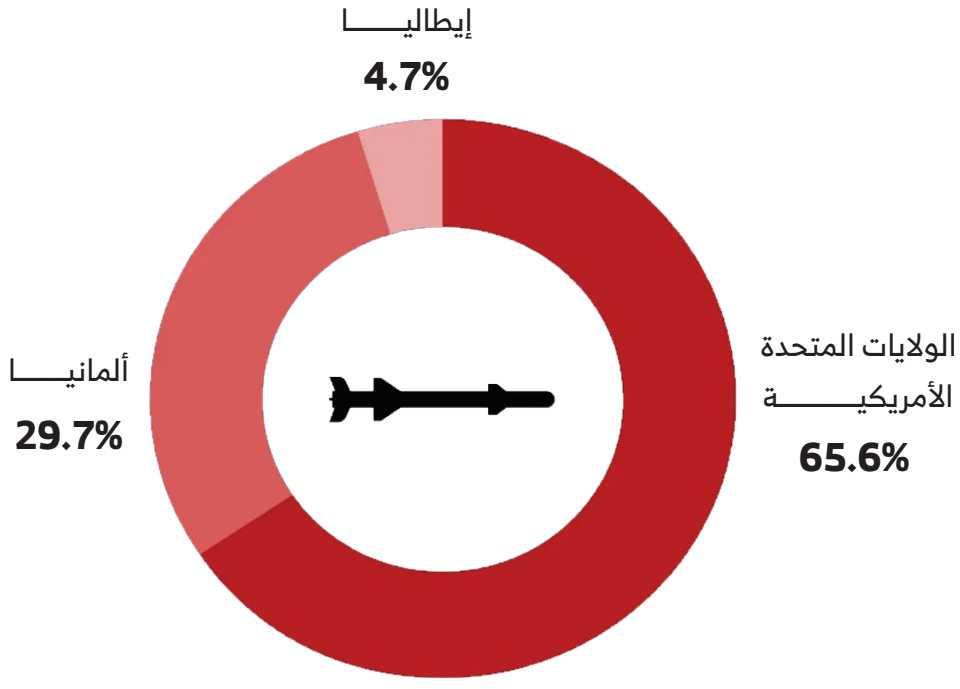

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام،
النسب المُقدرة لأكبر عمليات نقل الأسلحة من 2013 لـ2023.

محددات التأثير

يعني ما سبق أن الموقف الأوروبي له عدد من الأدوات الذي يستطيع أن يضغط بها على إسرائيل، لكن عدم فاعليته ترجع إلى انقسام صناع القرار والدول من الموقف إزاء إسرائيل. فقد انقسمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ثلاثة معسكرات. الأول، وهو الأكثر تأثيرًا على صناعة القرار الأوروبي، دعم إسرائيل وحملتها العسكرية، ورفع علمها على المباني الحكومية، وعلى رأس هذا المعسكر ألمانيا والتشيك والنمسا والمجر. أما المعسكر الثاني، فيضم حكومات أوروبية تدعو إلى وقف إطلاق النار وتنتقد إسرائيل علنًا لانتهاكها القانون الإنساني الدولي، ومن أبرز دول هذا المعسكر بلجيكا وإسبانيا وأيرلندا وفرنسا. ويتألف المعسكر الثالث، من الدول التي تنحاز لإسرائيل ولكن بنبرة أخفّ من المعسكر الأول.

لقد جاء الموقف العام للاتحاد الأوروبي إزاء حرب غزة كنتيجة لتوازن القوى بين المعسكرات الثلاثة، وهو ما انعكس على البيانات المشتركة للاتحاد التي اتفق عليها الدول الأعضاء السبع والعشرون منذ السابع من أكتوبر، والتي أتت في مجملها بمضمون أقرب إلى مواقف المعسكر المحابي لإسرائيل. ويمكن تفسير الدافع بين جزء كبير من النخبة السياسية في أوروبا للانحياز إلى إسرائيل بسبب الإحساس بالارتباط الحضاري والمسئولية التاريخية بسبب الهولوكوست، وتصاعد تيارات اليمين المتطرف. لهذا، تغلبت سياسات الهوية على السياسة الخارجية الأوروبية الليبرالية التي يفترض أنها تحترم القانون الدولي، وعلى السياسة الواقعية القائمة على المصلحة المادية الأوروبية في الاستقرار الإقليمي.

مع ذلك، يملك الاتحاد الأوروبي أدوات اقتصادية وعسكرية لم يلجأ لها للتأثير على الموقف الإسرائيلي. فمن جهة، يُعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإسرائيل، إذ استحوذ على 28.8% من تجارتها في السلع عام 2022. وبلغت نسبة واردات إسرائيل من الاتحاد الأوروبي 31.9%، بينما بلغت نسبة صادراتها للاتحاد الأوروبي 25.6%. كما بلغ إجمالي التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في عام 2022، نحو 46.8 مليار يورو، بينما بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من إسرائيل 17.5 مليار يورو.

وتخضع العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، والتي تشكل جزءًا من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لعام 2000، تلك الاتفاقية التي تشدد على ضرورة احترام القانون الدولي، والتي لم يتم اللجوء لتعطيلها على الرغم من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية.

من جانب آخر، تحتل ألمانيا وإيطاليا المرتبتين الثانية والثالثة في قائمة أكبر مصدّري السلاح لإسرائيل بعد الولايات المتحدة التي تأتي في المرتبة الأولى. فقد مثّلت ألمانيا 30% من الواردات لإسرائيل بين عامي 2019 و2023، وفقًا لمعهد استوكهولم لأبحاث السلام. ولم تؤدِّ الحرب للتراجع في إمداد إسرائيل بالسلاح، بل العكس ما حدث في 2023، فقد بلغت مبيعات الأسلحة التي صدرّتها ألمانيا إلى إسرائيل 326.5 مليون يورو بزيادة قدرها 10 أضعاف مقارنة بعام 2022، مع منح غالبية تراخيص التصدير هذه بعد هجمات 7 أكتوبر.

ختامًا، على الرغم من أن للجانب الأوروبي مصلحة مباشرة في انتهاء الحرب في غزة خاصة أنها تدور في جواره الإقليمي الجنوبي مباشرة؛ إلا أنه من الصعب تصور أن يتخذ الجانب الأوروبي موقفًا مستقبليًا أكثر حزمًا تجاه إسرائيل، ما لم يبرز اتجاه أمريكي يضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف الحرب.

تقييم أثر السياسات الصينية والروسية في حـــرب غـــزة

في أعقاب حرب غزة الأخيرة، سعت موسكو وبكين لتعزيز حضورهما الإقليمي. فبينما تدفع روسيا لتحقيق توازن بين علاقاتها التقليدية مع الدول العربية وتحالفاتها المتنامية مع إسرائيل، تعمل الصين على توسيع نفوذها في الشرق الأوسط من خلال مبادرات اقتصادية ودبلوماسية، مع الحفاظ على موقف متوازن يضمن مصالحها الاستراتيجية مع كافة الأطراف. مع مضيّ عام على تلك الحرب، يبقى التساؤل المطروح: هل تُسهم التحركات الصينية والروسية في تغيير قواعد اللعبة في المنطقة، أم أن تأثيراتهما ستظل محدودةً في ظل استمرار الهيمنة الأمريكية وتحديات السياسة الداخلية والخارجية لكل من موسكو وبكين؟

أحمد السيد
باحث أول بوحدة الدراسات الأسيوية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محددات الدور

تتشكل مواقف الصين وروسيا تجاه حرب غزة وفقًا لمجموعة محددات متداخلة تجمع بين المصالح الاقتصادية، والتحالفات السياسية، والأهداف الجيوسياسية. بالنسبة للصين، تأتي مصالحها الاقتصادية في المنطقة في المقام الأول سعيًا لتعزيز حضورها الاقتصادي في الشرق الأوسط. كما ترغب في الحفاظ على علاقات جيدة مع إسرائيل، التي تُعتبر شريكًا اقتصاديًا وتكنولوجيًا مهمًا، وفي الوقت نفسه تحتفظ بعلاقاتها مع الدول العربية التي تمثل مصادر للطاقة وأسواقًا مهمة. أما روسيا، فتعتمد على صادرات الطاقة وتعزز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، مما يجعلها تتبنى موقفًا متوازنًا للحفاظ على مصالحها المتنوعة.

من الناحية السياسية، تسعى الصين لتعزيز تحالفاتها مع الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، من خلال دعم قضاياها في المحافل الدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات قوية مع إسرائيل. يحتم هذا المزيج من التحالفات على الصين أن تتخذ موقفًا حذرًا ومتوازنًا تجاه حرب غزة لتجنب الإضرار بمصالحها مع أيٍّ من الطرفين. بالنسبة لروسيا، فهي ترتبط بعلاقات تاريخية وعسكرية قوية مع دول عربية مثل سوريا ومصر، وتسعى لتطوير علاقات وثيقة مع إسرائيل. وهذه العلاقات المتنوعة تدفع روسيا لمحاولة لعب دور الوسيط في النزاع، مستغلة علاقاتها مع جميع الأطراف لتعزيز دورها الدبلوماسي في المنطقة.

من منظور الأهداف الجيوسياسية، تركز الصين على تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط من خلال الوجود الدبلوماسي الفعال وتقديم نفسها كقوة عالمية داعمة للاستقرار والسلام. ومن هذا المنطلق تتبنّى الصين مواقف تدعم التسوية السلمية للنزاعات، بما في ذلك الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مع تجنب الانحياز العلني لأي طرف. أما روسيا، فهي تسعى لاستغلال الصراع العربي الإسرائيلي لتعزيز دورها كوسيط دولي قادر على التأثير في الملفات الإقليمية، خصوصًا في ظل تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتستهدف روسيا تقديم نفسها كبديل استراتيجي للدول العربية وإسرائيل على حد سواء.

ويُمكن القول إن العلاقات الثنائية لكل من الصين وروسيا مع الأطراف الإقليمية تؤثر بشكل كبير على مواقفهما تجاه الصراع. حيث تُحافظ الصين على علاقات قوية مع إسرائيل في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد، وفي الوقت نفسه تؤيد القضية الفلسطينية وحل الدولتين، مما يعزز من دورها كوسيط محايد ويحافظ على علاقاتها الجيدة مع الدول العربية. من جانبها، تحافظ روسيا على علاقات متنوعة تشمل التعاون العسكري والتكنولوجي مع إسرائيل، وتلعب في الوقت نفسه دورًا دبلوماسيًا داعمًا لإقامة دولة فلسطينية، مع الانفتاح على جميع الأطراف، بما في ذلك حركة حماس.

المواقف العملية

بعد مرور عام على حرب غزة، اتخذت موسكو وبكين خطوات ملموسة تعكس استراتيجياتهما الدبلوماسية وتعزز دورهما كوسيطين رئيسيين يحاولان لعب دور في المنطقة، مع التركيز على دعم الحلول السلمية والتوازن بين المصالح الإقليمية والدولية.

- **الموقف الروسي:** عقب الحرب أيّدت روسيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي دعا إلى وقف إطلاق النار في غزة وحماية المدنيين. وأبرزت موسكو دعمها لحل الدولتين كسبيل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، مما يعكس التزامها بحل النزاع بشكل عادل وشامل. كما دعت روسيا بشكلٍ متكرر إلى التهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، وظهرت كوسيط محتمل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة.

في هذا السياق، استضافت موسكو عدة اجتماعات دبلوماسية مع وفود فلسطينية، بما في ذلك حركة حماس لدفع جهود المصالحة الفلسطينية، كما أصدرت عدة تصريحات تدين القصف الإسرائيلي على غزة، معتبرةً إياه "استخدامًا مفرطًا للقوة"، وأكدت على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة. ومع ذلك، حافظت روسيا على قنوات تواصل مفتوحة مع إسرائيل، خاصةً في السياق الأمني والعسكري، مثل التنسيق لمنع الاشتباكات العرضية في سوريا، مما يعكس محاولة موسكو لموازنة مواقفها بين الأطراف المتصارعة.

- **الموقف الصيني:** أكدت الصين في مناسبات عدة ضرورة وقف إطلاق النار الفوري في غزة، داعيةً إلى احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين، كما شددت على دعمها لحل الدولتين كوسيلة لحل الصراع، وطالبت الأطراف المتنازعة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لتحقيق تسوية شاملة ودائمة. في هذا السياق، لعبت الصين دورًا نشطًا في مجلس الأمن الدولي لدعم القرارات التي تدعو إلى وقف إطلاق النار، وعملت على مواجهة محاولات الولايات المتحدة عرقلة القرارات التي تنتقد إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين مساعدات إنسانية للفلسطينيين في غزة، وإمدادات طبية، كجزء من دبلوماسيتها الإنسانية. كما تواصلت بكين مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، بما في ذلك حركة حماس، وقدمت نفسها كوسيط موثوق لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ورغم سعي كل من الصين وروسيا لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية في المنطقة، فإن مواقفهما تبقى متوازنة لتجنب تعريض علاقاتهما الاستراتيجية للخطر مع أي من الأطراف المتنازعة.

أثر محدود

تلعب موسكو وبكين أدوارًا محددة في التأثير على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تتمتعان بقدرات متفاوتة على تغيير الديناميات القائمة في هذا الصراع، بما في ذلك حرب غزة. فالصين تعتمد على قوتها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية والاستثمارات في المنطقة، لكنها تفضل لعب دور الوسيط المحايد، مما يقلل من قدرتها على التأثير المباشر. في المقابل، تمتلك روسيا قدرة أكبر على التأثير بسبب تدخلها العسكري النشط وعلاقاتها القوية مع العديد من الأطراف الإقليمية، إلا أن أولوياتها الجيوسياسية الأخرى تحد من تأثيرها الكامل في الصراع.

وتستخدم الصين وروسيا أدوات مختلفة لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية في الشرق الأوسط. تعتمد الصين على الدبلوماسية، حيث تستخدم عضويتها في مجلس الأمن الدولي للدعوة إلى حلول دبلوماسية للصراع، بينما تستفيد روسيا من علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية وإسرائيل للعب دور الوسيط. كما تستخدم الصين الدعم الاقتصادي لتعزيز نفوذها، مستثمرةً في مشاريع بنية تحتية كبرى، بينما تسعى روسيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية من خلال اتفاقيات تجارية ومشاريع مشتركة. على صعيد التعاون العسكري، تعتمد روسيا على بيع الأسلحة، بينما تتجنب الصين التدخلات العسكرية المباشرة.

تسعى أيضًا الدولتان إلى تقليص التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط وتعزيز نفوذهما، لكن محاولاتهما تواجه تحديات عديدة. فالديناميات الإقليمية المعقدة والصراعات المتعددة تصعب تشكيل تحالفات مستقرة ومستدامة. كما أن العلاقات الثنائية الوثيقة بين الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية، خاصة في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد؛ تمثل تحديًا كبيرًا للصين وروسيا، حيث تجد العديد من الدول العربية نفسها مضطرة للحفاظ على علاقاتها مع واشنطن لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التحديات الداخلية لكل من الصين وروسيا على قدرتهما على التركيز الكامل على تعزيز نفوذهما في الشرق الأوسط. بالنسبة للصين، فإن التركيز على بناء النفوذ العالمي وتجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة يُشكل عائقًا أمام تدخل أعمق في الشئون الإقليمية. وبالنسبة لروسيا، فإن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، بما في ذلك حرب أوكرانيا والعقوبات الغربية تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها بشكل كامل في المنطقة.

وتُتيح العلاقات الوثيقة بين الصين وروسيا والعديد من الدول العربية والإسلامية فرصة لهذه الدول للاستفادة من التنوع في التحالفات، وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة كشريك وحيد. وقد تدفع مواقف الصين وروسيا الأكثر توازنًا بعض الدول العربية والإسلامية إلى تبني سياسات أكثر مرونة تجاه إسرائيل، خاصة إذا شعرت تلك الدول بأن التنسيق مع الصين وروسيا يحقق لها فوائد اقتصادية وأمنية وسياسية إضافية. من جهة أخرى، قد يؤدي النفوذ المتزايد لهاتين الدولتين إلى تعزيز مواقف الدول التي تتبنى سياسات أكثر تصلبًا تجاه إسرائيل، عبر توفير دعم دبلوماسي أو اقتصادي لهذه السياسات.

ختامًا، بعد عام من حرب غزة، يتضح أن موسكو وبكين قد بذلتا جهودًا كبيرة لتعزيز دورهما كوسيطين رئيسيين في المنطقة. لكن في المقابل تظل قدرتهما على التأثير الفعلي في مسارات الصراع محدودة، وذلك بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي تواجههما، بالإضافة إلى الهيمنة الأمريكية المستمرة في المنطقة. لذا، تبقى مسألة تأثيرهما على مستقبل الصراع قيد الاختبار، في ظل استمرار التوازنات الجيوسياسية المعقدة وتغير الديناميات الإقليمية.

قضـــايا أمن ودفـــــاع

- الاتجاهـات الإقليميـة البـارزة خلال عـام علـى حـرب غـزة
- إلى أيـن تتجـه خارطـة تفـاعلات المنطقـة بعـد حـرب غـزة؟
- مسـتقبل الصـراع الفلسطيني-الإسـرائيلي إثـر حـرب غـزة
- مقارنة الرأي العام الفلسـطيني والإسـرائيلي في حرب غزة

الاتجاهات الإقليمية البارزة خلال عام على حرب غزة

أفضى عام من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى عودة إقليم الشرق الأوسط إلى مركز اهتمام القوى الكبرى في النظام الدولي، حيث كشفت الحرب عن اتجاهات مغايرة لما كان سائدًا بالإقليم من قبل. فبينما كان اتجاه التهدئة وتسوية النزاعات هو الاتجاه الغالب على التفاعلات داخل الإقليم، أدت الحرب وما أسفر عن استمرارها من تداعيات إلى تشكّل مجموعة من الاتجاهات الجديدة، التي تُنذر بارتفاع احتمالات انجرار المنطقة إلى دائرة عدم الاستقرار والفوضى، الأمر الذي يستدعي ضرورة رصد أبرز هذه الاتجاهات، وما يعنيه استمرارها بالنسبة لمستقبل الإقليم.

نوران عوضين
نائب رئيس وحدة الدراسات الأسيوية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

صراع متعدد الجبهات

تعـد مسـألة اتسـاع نطـاق التصعيـد مـن أبـرز الاتجاهـات الراهنـة بالإقليـم، بـل أصبح احتمال نشـوب حرب إقليمية أوسع نطاقًا أقرب مـن أي وقـت مضـى. فعلـى الرغـم مـن الإقـرار الأمريكـي والتأكيـد الإيراني بعـدم تـورط الأخيـرة في التخطيـط أو المشـاركة في تنفيذ الهجمـات التـي شـنتها حركـة حمـاس يـوم السـابع مـن أكتوبـر، أكـدت الهجمـات متعـددة الجبهـات تفعيـل إيـران ووكلائهـا مبـدأ "وحـدة السـاحات"، الـذي يـدور هدفـه حـول إسـناد حركـة المقاومـة "حمـاس" والحيلولـة دون انهيارهـا. وبنـاءً عليـه، أعلـن "حـزب اللّه" في اليـوم التالي لهجـوم حمـاس بـدء شـن هجمـات ضـد إسـرائيل، مؤكـدًا مواصلتـه هـذه الهجمـات طالمـا اسـتمر القتـال في غـزة.

أعقـب ذلـك بوقـت قصيـر انضمـام جبهـة الحوثييـن في اليمـن إلى التصعيـد، وذلـك عبـر الإعلان عـن شـن طائراتهـم المسـيرة وصواريخهـم الباليسـتية هجمـات ضـد أهـداف داخـل إسـرائيل، فضـلًا عـن اسـتهداف سـفن الشـحن التجاريـة المـارة في البحـر الأحمـر وبحـر العـرب، سـواءً ذات الصلـة بإسـرائيل أو داعميهـا. كمـا انضـم إلى التصعيـد جماعـات المقاومـة في سـوريا والعـراق، والتـي تراوحـت أهـداف هجماتهـا مـا بيـن اسـتهداف قواعـد أمريكيـة أو أهـداف إسـرائيلية.

مـن جانبهـا، انخرطـت الجبهـة الشـمالية لإسـرائيل منـذ اليـوم الأول للحـرب في قتـال متبـادل مـع جبهـة حـزب اللّه، هـذا إلـى جانـب توجيـه ضربـات لمـا أسـمته بـ"مواقـع عسـكرية إيرانيـة" داخـل سـوريا. وفي يوليـو 2024، أعلنـت إسـرائيل لأول مـرة عـن قصفهـا أهدافًـا حوثيـة بمنطقـة ميناء الحديـدة في اليمـن، ردًا علـى الهجمـات التـي نفذتهـا جماعـة الحوثـي ضـد إسـرائيل منـذ انـدلاع الحـرب.

فيمـا يعـد المتغيـر الأكثـر خطـورة في تحـول الصـراع مـا بيـن إسـرائيل وإيـران إلـى مواجهـة مباشـرة، والتـي تمثلـت بدايتهـا في اسـتهداف إسـرائيل للقنصليـة الإيرانيـة في سـوريا (أبريـل 2024)، وتمثـل الـرد الإيرانـي "المنضبـط" في إطلاق أكثـر مـن 350 صاروخًـا باليسـتيًا وصواريـخ كـروز وطائـرات بـدون طيـار علـى إسـرائيل. ويبـدو أن طهـران ووكلاءهـا لا يزالـون ملتزميـن بسياسـة ضبـط التصعيـد للحيلولـة دون الانخـراط في حـرب إقليميـة موسـعة ضـد إسـرائيل، لكـن يظـل مـن غيـر المعـروف المـدى الـذي قـد يبقـى علـى أساسـه هـذا الالتـزام قائمًـا، في ظـل إصـرار حكومـة اليميـن المتطـرف الإسـرائيلية علـى رفـع سـقف الصـراع.

اختلال الردع الإسرائيلي

كشـف هجـوم حمـاس في السـابع مـن أكتوبـر عـن فشـل إسـرائيلي اسـتخباراتي وأمنـي غيـر مسـبوق، إذ لـم تنجـح أنظمـة الإنـذار المبكـر أو منظومـة الدفـاع في منـع هجـوم حمـاس، والأهـم فقـد أثبـت الهجـوم عـدم فاعليـة منظومـة الـردع التـي تأسسـت بنـاءً عليهـا العقيـدة الأمنيـة للدولـة الإسـرائيلية. ووفقًـا لرئيـس الـوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهـو، في تعليقـه الأول علـى الهجـوم، فـإن "مـا حـدث لـم يسـبق لـه مثيـل في إسـرائيل"، متعهـدًا بـأن الجيـش "سـيهاجم حمـاس بقـوة لـم يسـبق لهـا مثيـل مـن قبـل". ومـن ثـم فقـد أصبـح الهـدف الرئيسـي لإسـرائيل بعـد السـابع مـن أكتوبـر متمثـلًا في إعـادة إرسـاء قـوة الـردع، عبـر تحقيـق النصـر الحاسـم وإلحـاق الهزيمـة الكاملـة بحركـة حمـاس، وبأكبـر قـدر مـن العنـف بمـا يكفـل اسـتعادة الـردع.

بعـد مـرور عـام مـن الحـرب، لا يمكـن الجـزم بنجـاح إسـرائيل في جهـود اسـتعادة الـردع، حيـث لا يـزال هـدف القضـاء الكامـل علـى حركـة حمـاس بعيـدًا عـن التحقـق. فيمـا لـم يمنـع أسـلوب القـوة المفرطـة في غـزة وسياسـة الاغتيـالات واسـتهداف المواقـع الخارجيـة سـواء التابعـة لإيـران أو وكلائهـا في ردع الخصـوم الآخريـن عـن اسـتهداف العمـق الإسـرائيلي. كمـا أدى اسـتمرار التصعيـد المتبـادل مـع حـزب اللّه إلى اضطـرار عشـرات الآلاف مـن السـكان الإسـرائيليين بالمناطـق الشـمالية إلـى النـزوح، رافضيـن العـودة إليهـا، طالمـا لـم تتـم هزيمـة حـزب اللّه بشـكل عسـكري.

أزمة إنسانية متفاقمة

منـذ بـدء حـرب غـزة، شـن الجيـش الإسـرائيلي مئـات الغـارات والقصـف المدفعـي في مختلـف أرجـاء قطـاع غـزة، أسـفرت -بحسـب بيانـات وزارة الصحـة في غـزة- عـن مقتـل مـا لا يقـل عـن 40,972 فلسـطينيًا، وجُـرح 94,761 آخـرون، خلال الفتـرة مـا بيـن 7 أكتوبـر 2023 و8 سـبتمبر 2024. وأفـادت تقاريـر أخـرى بتسـبب القصـف الإسـرائيلي في تدميـر أكثـر مـن 70% مـن مسـاكن غـزة، وتضـرر المـدارس والمستشـفيات والشـركات ومراكـز الإيـواء، وهـو مـا نتـج عنـه نـزوح أكثـر مـن 90 % مـن السـكان إلى مخيمـات يعانـون فيهـا مـن أزمـة انعـدام الأمـن الغذائـي، وفقـدان القـدرة علـى الوصـول إلـى خدمـات الميـاه العذبـة، والصـرف الصحـي، والنظافـة الصحيـة، والرعايـة الصحيـة، والوقـود المطلـوب لتشـغيل المرافـق الصحيـة الحيويـة.

وبحسب تقارير الأمم المتحدة، تشهد هذه الأوضاع في غزة تفاقمًا متزايدًا، وبشكل مستمر، جراء الحصار الإسرائيلي المشدد على القطاع وعرقلته دخول المساعدات الإنسانية. فمنذ بدء الحرب وفي ضوء استمرار إسرائيل في تنفيذ سياسة التدمير الممنهج لغزة، تعرض نحو 70% من مرافق المياه والصرف الصحي في غزة للتضرر بشكل كبير، وتراكم حوالي 340 ألف طن من النفايات الصلبة بالمناطق المأهولة أو بالقرب منها، بما يزيد من احتمالات انتشار الأمراض بين النازحين الذين يعانون بالفعل جراء انهيار القطاع الصحي.

ووفقًا لما جاء بتقرير وكالة بلومبيرغ، الصادر في أغسطس 2024، تبلغ تكلفة عملية إعادة إعمار غزة أكثر من 80 مليار دولار، بالإضافة إلى 700 مليون دولار مخصصة لإزالة نحو 42 مليون طن من الأنقاض التي خلّفتها الغارات الجوية الإسرائيلية في مختلف أنحاء القطاع. وبحسب التقرير، من المتوقع أن تتسم عملية إزالة الأنقاض بالتعقيد، نتيجة القنابل غير المتفجرة والمواد الملوثة الخطيرة والبقايا البشرية تحت الأنقاض.

الصراع على الممرات البحرية

بعد أيام قليلة من بدء حرب غزة، انضم البحر الأحمر إلى إطار الصراع، وذلك حين أعلنت جماعة الحوثيين عن استهداف السفن الإسرائيلية، وكذا سفن الدول الداعمة لها، المارة بالبحر الأحمر والمتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، وهو ما أعقبه احتجاز الحوثي سفينة "جالاكسي ليدر". وفي ديسمبر 2023، صعدت جماعة الحوثي من نطاق تهديدها ليتضمن منع مرور جميع السفن من كافة الجنسيات المتوجهة من وإلى الموانئ الإسرائيلية. ومنذ نوفمبر 2023 حتى سبتمبر 2024، تسبب هجوم الحوثيين على السفن في إلحاق الضرر بأكثر من 80 سفينة، وإغراق سفينتين والاستيلاء على سفن أخرى.

كما تسبب التصعيد في الإضرار بحركة الملاحة والتجارة الدولية، وذلك في ضوء ما يشكله البحر الأحمر وقناة السويس من ممرات حيوية لنحو ما يقرب من 12% من التجارة الدولية، تتضمن بضائع بقيمة تزيد على تريليون دولار سنويًا وتمثل ما يقرب من 30% من إجمالي حركة الحاويات العالمية. لكن منذ بدء الهجمات، آثرت شركات الشحن الكبرى تجنب الإبحار عبر البحر الأحمر، مما أدى، حتى مارس 2024، إلى انخفاض حركة المرور عبر قناة السويس ومضيق باب المندب إلى النصف. ونتيجة الاضطرار إلى استخدام طرق الملاحة الطويلة، شهدت أسعار الشحن وتكاليف التأمين على الشحن البحري ارتفاعًا غير مسبوق، مما أثر بالسلب على اقتصادات الشحن الإقليمية والدولية.

على صعيد آخر، أدى التصعيد الحوثي إلى إحياء نشاط القرصنة في خليج عدن وباب المندب، ولا سيما في ظل تنامي الحديث بشأن وجود تنسيق وتعاون بين الحوثيين في اليمن وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وهو ما من شأنه تقويض الأمن بإقليمي البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

فيما أدى التصعيد الحوثي أيضًا إلى تنامي الحضور العسكري الدولي بمياه البحر الأحمر. ففي 19 ديسمبر 2023، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل عملية "حارس الازدهار" بهدف حماية البحر الأحمر من هجمات الحوثيين. وفي يناير 2024، نفذت الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات ضد منشآت حوثية داخل اليمن بهدف ردع الحركة عن مواصلة استهداف السفن، وهو ما لم يتحقق، الأمر الذي دفع واشنطن وحلفاءها نحو مواصلة استهداف المواقع الحوثية. وفي 19 فبراير 2024، أعلن المجلس الأوروبي عن تشكيل مهمة "أسبيدس" البحرية، التي تتمثل مهامها في حماية السفن والأمن البحري وضمان حرية الملاحة، خاصة للسفن التجارية. من جانبها، أعلنت الصين عن تولي سفنها الحربية المتواجدة بالمنطقة مهام تأمين ومرافقة سفنها التجارية، في حال وجود حاجة لهذا الأمر.

ختامًا، بعد عام من الحرب الإسرائيلية على غزة، يمكن القول إن توجه "اللا يقين" هو الإطار الحاكم والمُعبر عن الأوضاع الراهنة بإقليم الشرق الأوسط؛ إذ لا يزال من الصعوبة التنبؤ بتحركات الفاعلين الإقليميين في مواجهة بعضهم بعضًا، وما قد تئول إليه حسابات سوء التقدير، والتي من شأنها أن تجرّ المنطقة إلى حرب إقليمية كبرى، تُلحق الهزيمة بالجميع.

من ناحية أخرى، أكدت الحرب على محورية الشرق الأوسط في التفاعلات العالمية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة مجددًا نحو المنطقة بعدما عمدت إلى الانسحاب لصالح تعزيز الانتشار في منطقة الإندوباسيفيك. فيما يظل المخرج الراهن للأزمة متمثلًا في ضرورة خفض التصعيد وإنهاء الحرب على قطاع غزة، هذا إلى جانب المضي في مسار الحل السياسي، على أساس مبدأ "حل الدولتين" المستند إلى مرجعيات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما يكفل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

إلى أين تتجه خارطة تفاعلات المنطقة بعد حـــرب غـــزة؟

أحدثت حرب إسرائيل على غزة، على مدى عام كامل، ارتباكًا إقليميًا كبيرًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث تباينت طريقة التعامل مع الحرب بين اتجاهين؛ أحدهما "محور الاعتدال العربي" ممثلًا في العديد من الدول العربية، والآخر محور المقاومة ممثلًا في إيران والعديد من الفصائل الموالية لها بالمنطقة. في الوقت نفسه، حملت الحرب انعكاسات استراتيجية تجاوزت حدود الملف الفلسطيني لتشمل منظومة الأمن الإقليمي والتحالفات في المنطقة، كما أكدت على أن الفاعلين دون الدول باتوا بحكم الأمر الواقع أحد الفاعلين الرئيسيين في الشرق الأوسط، وعليه قد تشهد خارطة التفاعلات الإقليمية مجموعة من المتغيرات المهمة في مرحلة ما بعد الحرب.

محمد فوزي
باحث بوحدة الشئون العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مواقف "الاعتدال العربي"

يُقصد بـ"محور الاعتدال العربي" مجموعة من الدول العربية من أبرزها دول الخليج ومصر والأردن، والتي تتبنى نهجًا إقليميًا يجمع بين الموازنة بين محددات أمنها القومي، ولوازم الأمن الإقليمي، جنبًا إلى جنب مع التحرك في إطار المحددات الحاكمة للموقف العربي تجاه قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

واتسمت مواقف دول هذا المحور في التعامل مع حرب غزة بالتحرك في إطار مجموعة من المحددات، أولها التأكيد على أن كافة التطورات السلبية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية وتباعًا منطقة الشرق الأوسط هو نتاج لسياسات اليمين المتطرف الإسرائيلي، وهي السياسات التي يغيب معها أي أفق سياسي واضح لتحقيق السلام العادل وحل الدولتين، وثانيها الموازنة بين الالتزامات الدائمة والتاريخية تجاه الشعب الفلسطيني وبين محددات الأمن القومي والإقليمي، وثالثها التأكيد على رفض المخططات الإسرائيلية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية خصوصًا ما يتعلق بمسألة تهجير الشعب الفلسطيني، ورابعها التأكيد على الأطر المرجعية للموقف العربي العام المتمثلة في ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق المرجعيات الدولية، وخامسها وجود رؤية موحدة تجاه أولويات المرحلة تقوم على ضرورة الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار داخل قطاع غزة، مع استمرار جهود الإغاثة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

وحظي الموقفان المصري والأردني -على وجه التحديد- بخصوصية كبيرة في حرب غزة، وذلك لاعتبارات مرتبطة بالمحددات الجغرافية، وكذا الدور التاريخي للبلدين تجاه القضية الفلسطينية وانعكاساتها المباشرة على أمنهما القومي، لكن ما أضفى المزيد من التحديات على البلدين ارتبط بالممارسات الاستفزازية الإسرائيلية، على غرار المخططات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين في غزة والضفة، وسيطرة إسرائيل على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، والانتهاكات المستمرة بالضفة الغربية.

في الوقت نفسه، لم يخرج الموقف الخليجي عن الأطر التقليدية الحاكمة للموقف العربي الرسمي تجاه تطورات القضية الفلسطينية، وخريطة الأولويات الراهنة بالنسبة للدول العربية، ويُستثنى من ذلك الحالة القطرية، لأكثر من اعتبار، أولها دور قطر في ملف الوساطة ومباحثات وقف إطلاق النار، وثانيها علاقات قطر مع حركة حماس حيث تستضيف الدوحة المكتب السياسي للحركة، وثالثها الضغوط الأمريكية الكبيرة على قطر على وقع الحرب.

وكان ملاحَظًا أن الحرب الجارية على قطاع غزة قد دفعت باتجاه إضفاء حالة من الجمود النسبي على بعض الترتيبات الإقليمية التي جرت في السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص اتفاقات التطبيع التي جرت بين دول الإمارات والبحرين والسودان والمغرب مع إسرائيل في إطار ما عُرف بـ"اتفاقات أبراهام"، جنبًا إلى جنب مع تعطيل الحرب لمسار التطبيع السعودي الإسرائيلي، وهو الذي كان قد قطع شوطًا كبيرًا في مرحلة ما بعد الحرب وفق العديد من التقارير.

من جانب آخر، نالت الحالة السورية والعراقية واللبنانية بعض الخصوصية على مستوى التعامل العربي مع الحرب في غزة، وترتبط هذه الخصوصية باعتبار تنامي الوزن السياسي والعسكري للفاعلين المسلحين من دون الدول في هذه البلدان، إلى الحد الذي يجعل الدولة الرسمية هي حلقة ضعيفة في العديد من السياقات والتطورات. وبشكل عام طغى على موقف هذه البلدان مجموعة من السمات الرئيسية، أولها التحرك الرسمي في إطار المقاربة العربية تجاه القضية الفلسطينية بما تحمله من ثوابت ومحددات، وثانيها السعي لاحتواء حالة التصعيد بين الفصائل المنتشرة بها وبين إسرائيل، تجنبًا للتكلفة الكبيرة لهذا التصعيد، وثالثها السعي لاحتواء تداعيات التصعيد على المستوى الوطني.

في هذا السياق، حظيت تركيا بهامش حضور كبير في الحرب الجارية على قطاع غزة، وذلك على أكثر من مستوى، أولها تبني الموقف الرسمي التركي لإجراءات تصعيدية وتصريحات شديدة اللهجة تجاه إسرائيل، وثانيها تنامي العلاقات بين تركيا والفصائل الفلسطينية وخصوصًا حماس، إلى حد الحديث

عـن احتماليـة اسـتضافة تركيـا للمكتـب السياسـي لحمـاس، وثالثهـا دخـول تركيـا علـى خـط الأطروحـات الخاصـة بمرحلـة مـا بعـد الحـرب أو مـا يُعـرف إعلاميًـا بـ"اليـوم التالـي".

مواقف محور المقاومة

لعـب محـور المقاومـة دورًا أساسـيًا في معادلـة الصـراع الراهنة في غـزة، ويُقصد بهذا المحور إيران ومجموعة من الفصائل والمجموعات المسلحة الموالية لها في المنطقة، خصوصًا حزب الله اللبناني والحوثيين وبعض الفصائل في سوريا والعراق. ويُمكن استقراء معالم تعامل هذا المحور مع الحرب **في ضوء المحددات التالية:**

- **التركيـز علـى مقاربـة تقـوم علـى "وحـدة السـاحات"**، فـي مسعى استند إلى حسابات إقليمية وداخلية خاصة بأطراف محـور المقاومـة، حيـث جـاء إسـناد حـزب الله والحوثييـن والمقاومـة في العـراق وسـوريا للفصائـل الفلسـطينية في قطـاع غـزة، بمـا يضمـن تخفيـف الضغـوط علـى جبهـة غـزة.

- **التحـرك العسـكري فـي إطـار "قواعـد الاشـتباك"**، بمـا يضمـن تحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف، الأول هـو الحفـاظ علـى حالـة تـوازن الـردع مـع إسـرائيل، وثانيهـا الـرد علـى العمليـات النوعيـة الإسـرائيلية التـي طالـت بعـض أطـراف محـور المقاومـة، بنفـس القـدر ووفـق توسـيع تدريجـي لطبيعـة الأهـداف، وثالثهـا الحـرص علـى عـدم الوصـول إلـى نقطـة حافـة الهاويـة، أو المواجهـة المفتوحـة مـع إسـرائيل ومـن خلفهـا الولايـات المتحـدة.

- **تحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف الاسـتراتيجية**، منهـا الحفـاظ علـى سـردية دفـاع محـور المقاومـة عـن القضيـة الفلسـطينية، جنبًـا إلـى جنـب مـع السـعي لفـرض مـا تطلـق عليـه بعـض الدوائـر الأمنيـة الإسـرائيلية "حلقـة النـار" علـى تـل أبيـب، بمعنـى محاولـة تطويـق إسـرائيل عبـر عـددٍ مـن الجبهـات، بالإضافـة إلـى توظيـف التصعيـد مـن أجـل تحقيـق بعـض الأهـداف المحليـة علـى غـرار الحوثييـن، ويُضـاف إلـى ذلـك توظيـف إيـران للتصعيـد كأداة للتغطيـة علـى التقـدم الكبيـر المحـرز في برنامجهـا النـووي، وكمدخـل لتعزيـز التنسـيق والتقـارب مـع بعـض الأطـراف العربيـة.

تداعيات إقليمية

تكشـف طبيعـة التفاعلات وأنمـاط التعاطي الإقليمية مع الحرب في غـزة، أن المنطقـة قـد تكـون مقبلـة في مرحلـة مـا بعـد الحـرب علـى بعـض المتغيـرات المهمـة، **مـن أبرزهـا:**

- **عـودة القضيـة الفلسـطينية إلـى مكانتهـا المركزيـة علـى سـلم أولويـات العمـل العربـي والإقليمـي**، خصوصًـا إذا مـا وُضـع فـي الاعتبـار انخـراط العديـد مـن الأطـراف الإقليميـة فـي بحـث ترتيبـات "اليـوم التالـي"، جنبًـا إلـى جنـب مـع تصديـر دول كالسـعودية لمسـألة السـلام العـادل وإقامـة الدولـة الفلسـطينية كمحـدد رئيسـي للعلاقـات المسـتقبلية مـع إسـرائيل.

- **شـهدت الأشـهر الأخيـرة علـى وجـه الخصـوص تناميًـا ملحوظًـا فـي الاتجـاه التصالحـي الإقليمـي، و"تصفيـر الأزمـات"**، وهـو مـا تجسـد بشـكل واضح في مسـارات التقارب العربـي مـع كلٍّ مـن تركيـا وإيـران، وربمـا تُفضـي التفـاعلات الخاصـة بالقضيـة الفلسـطينية إلـى المزيـد مـن التقـارب بيـن الجانبيـن، علـى قاعـدة المصالـح والـرؤى المشـتركة.

- **سـوف يكـون مسـتقبلُ اتفاقـات التطبيـع التـي عقدتهـا بعـض الـدول مـع إسـرائيل فـي الأعـوام الماضيـة**، مرهونًـا بمجموعـة مـن المحـددات الرئيسـية، وعلـى رأسـها مسـتقبل اليميـن المتطـرف في إسـرائيل وطبيعـة المواقـف الإسـرائيلية مـن مسـألة السـلام العـادل علـى المديـين المتوسـط والبعيـد، وكـذا المقاربـة التـي سـتتبناها الإدارة الأمريكيـة الجديـدة تجـاه قضايـا الشـرق الأوسـط، بالإضافـة إلـى صيـرورة ونتائـج الحـراك الخـاص بالتقـارب العربـي مـع كل مـن تركيـا وإيـران.

إجمـالًا، يمكـن القـول إن تداعيـات الحـرب الجاريـة علـى قطـاع غـزة، سـاهمت في إحـداث العديـد مـن التداعيـات التـي سـيكون لهـا بلا شـك تأثيـر محتمـل علـى خارطـة التحالفـات الإقليميـة في مرحلـة مـا بعـد الحـرب، كمـا أن هـذه التداعيـات دفعـت باتجـاه تنامـي الـوزن السياسـي للفاعليـن المسـلحين مـن دون الـدول المنتشـرين في منطقـة الشـرق الأوسـط، بمـا يقتضـي وجـود مقاربـات ديناميكيـة وأكثـر واقعيـة مـن دوائـر صنـع القـرار للتعامـل مـع هـذه الأوضـاع.

مستقبل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إثـــر حـــرب غـــزة

مع استمرار حرب إسرائيل على غزة، يتزايد اليقين بأن ما بعد هجوم حركة حماس في السابع من أكتوبر الماضي لن يكون أبدًا كسابقه؛ حيث خلفت تداعيات تلك الحرب بيئة استراتيجية جديدة، سواء فيما يخص مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو المشهد السياسي والأمني في غزة أو بالنسبة لإسرائيل. في هذا الإطار، تُثار العديد من التساؤلات حول الدور الذي قد تلعبه حماس بعد الحرب، وطبيعة الدور الإسرائيلي في قطاع غزة كسلطة احتلال، وغير ذلك من قضايا شديدة التعقيد ستشكل على الأرجح محددات أساسية لأي مسارٍ محتمل للتسوية السلمية للصراع في الفترة المقبلة.

هبة شكري
باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أهداف استراتيجية

تتمسك إسرائيل بهدفها المعلن من استمرار الحرب على غزة والمتمثل في القضاء على القدرات العسكرية لحماس، بينما يكمن خلف ذلك العديد من الأهداف الخفية، والتي على رأسها رغبة بنيامين نتنياهو -رئيس الوزراء الإسرائيلي- في إطالة أمد الحرب لإنقاذ مصيره السياسي، وتجنب تفكك الحكومة والهروب من الملاحقة القضائية بسبب اتهامات الفساد الموجهة له، ومن جانب آخر ترغب إسرائيل في تصفية القضية الفلسطينية.

لكن يبقى السؤال: هل تستطيع إسرائيل القضاء على حركة حماس عسكريًا وسياسيًا بشكل كامل؟ وهل تقبل بوجود دور لحركة حماس في اليوم التالي للحرب؟ الإجابة تتلخص في: لا، فحتى إن تم إضعاف الحركة عسكريًا والتأثير على قدراتها العسكرية والقضاء على دورها السياسي الرسمي، إلا أنه من الصعب القضاء على أيديولوجيا حماس داخل غزة، خاصة بعدما واجهه القطاع من حرب مدمرة يصعب معالجة تداعياتها على الفلسطينيين. وحتى إن لم تلعب حماس دورًا سياسيًا بعد الحرب، فمن المستبعد أن يتم القضاء على تأثيرها داخل القطاع، فلا تزال الحركة قادرة على استقطاب مؤيدين، كما أن الحرب ساهمت في تعزيز حس المقاومة لدى الفلسطينيين، بما يُرجح استمرار فكر حماس بين الفلسطينيين.

من جانب آخر، يسود الانقسام الداخلي في إسرائيل منذ السابع من أكتوبر، حيث انفجرت الخلافات حول اليوم التالي للحرب؛ إذ يقف وزير الدفاع يوآف غالانت رافضًا أي خطط لحكم عسكري لقطاع غزة، خلافًا لنتنياهو وشركائه في اليمين المتطرف. في هذا السياق، أشار قادة المؤسسة العسكرية إلى أن تكلفة الحكم العسكري لقطاع غزة تبلغ نحو 20 مليار شيكل، أي ما يقدر بنحو 5.51 مليارات دولار سنويًا، كما أوضحوا أن الحكم العسكري لغزة سيحتاج إلى وجود 5 فرق عسكرية، باستمرار في أراضي القطاع. لكن على الرغم من كل السيناريوهات المتوقعة من أطراف الصراع أو الأطراف الفاعلة، فلا يزال مستقبل قطاع غزة في اليوم التالي لانتهاء الحرب غير مؤكد إلى حد كبير.

سيناريوهات متوقعة

دفعت التطورات الراهنة إلى طرح بعض السيناريوهات المطروحة لليوم التالي في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وتتمثل فيما يلي:

- **إعادة احتلال إسرائيل لقطاع غزة ومسئوليتها الكاملة عن إدارته،** وهو سيناريو غير مرجح نظرًا لرفضه من قبل المؤسسة العسكرية في إسرائيل، كما أنه ليس من مصلحة إسرائيل تحمل المسئولية المباشرة عن القطاع.
- **الإدارة المدنية الإسرائيلية،** ويفترض هذا السيناريو تشكيل حكومة من شخصيات محلية مع وجود حاكم عسكري إسرائيلي يتولى توجيه هذه الحكومة، حيث يبقى الجيش الإسرائيلي حاضرًا -بشكل دائم أو مؤقت- في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب. وبموجب هذا السيناريو، ستقدم قوات الاحتلال الخدمات لسكان قطاع غزة، ويتولى الجيش والشاباك إدارة الأمن في قطاع غزة.
- **إدارة خارجية أو دولية لقطاع غزة،** وقد يتضمن هذا السيناريو إدارة القطاع من خلال قوة عربية بإشراف الولايات المتحدة، أو قوة عربية - دولية.
- **تولي السلطة الفلسطينية إدارة الحكم بعد الحرب من طرف واحد دون وجود توافق فلسطيني داخلي على استلام السلطة الفلسطينية الحكم،** وهو أمر مرفوض من قبل إسرائيل، حيث يتمسك نتنياهو بموقفه الرافض تسليم قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية بعد انتهاء الحرب أو السماح لها بالمشاركة في الحكم.
- **إنشاء حكومة وفاق وطني بموجب اتفاق وطني فلسطيني.** ويقتضي هذا السيناريو تشكيل حكومة وطنية يتم الاتفاق على شكلها وبنيتها وصلاحياتها وطنيا. ويتماشى هذا السيناريو مع ما ورد في "إعلان بكين" الذي نص على تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقت. ويعد تشكيل تلك الحكومة في الضفة والقطاع هو السيناريو المفضل الذي يتطلب العمل لبناء مقومات تحقيقه كخيار وطني للفلسطينيين.

مستقبل الصراع

يمكن طرح مجموعة من النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار في مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد انتهاء حرب غزة، من أبرزها:

- **لن يعود بإمكان إسرائيل تصوير نفسها كدولة داعية للسلام بعد انتهاء الحرب،** ولا سيما بعد شنها حرب الإبادة ضد الفلسطينيين وانتهاكها القانون الدولي الإنساني من خلال سياسات القتل والتهجير والحصار التي مارستها في قطاع غزة دون رادع، فضلًا عن إصرار نتنياهو وحكومته المتطرفة على عرقلة التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار أو أي خطوة من شأنها تحقيق التسوية.
- **سيصعب الحديث بعد الحرب عن التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين،** حيث فاقمت الحرب من فقدان الثقة بينهما، وتجلى ذلك في دعم الإسرائيليين للحرب وعمليات القتل في غزة، وتصاعد التحريض والكراهية ضد الفلسطينيين سواء في غزة أو الضفة الغربية. أما الفلسطينيون فقد عانوا من الوحشية الإسرائيلية في الحرب وما خلفته من دمار للقطاع. لكن في الوقت ذاته، سيتزايد الإدراك بأن استمرار الصراع سيفضي إلى خسارة كافة الأطراف، بما فيها إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة، ولن يتم تجنب ذلك إلا باتخاذ خطوات جادة نحو التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.
- **يرجح إدراك المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب مدى أهمية القضية الفلسطينية وخطورتها على استقرار الإقليم،** فلا يمكن تجاهل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتعين بذل كافة الجهود للتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، انطلاقًا من حقيقة أن هذا الصراع سيظل لب أي أزمة في الشرق الأوسط، وقد يتسبب في أي وقت في انزلاق حرب إقليمية في المنطقة تتورط فيها القوى الكبرى.
- **لن تسمح إسرائيل بتواجد حركة حماس مرة أخرى في مرحلة ما بعد الحرب، حتى وإن ظل تأثيرها في داخل القطاع،** إلا أن إشراكها في أي خطط مستقبلية بات مستحيلًا.
- **قد يعني انتهاء الحرب نهاية نتنياهو وامتثاله للمحاكمة بسبب اتهامات الفساد،** وليس مستبعدًا أن يتم اعتقاله من قبل المحكمة الجنائية الدولية، خاصة بعد تداول وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء مؤخرًا عن اعتزام المحكمة إصدار مذكرة اعتقال ضده.
- **فقدان الثقة في الولايات المتحدة كوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين،** حيث أخفقت إدارة بايدن في اتخاذ أية خطوات جادة من شأنها الضغط على إسرائيل لوقف الحرب أو التوصل لوقف إطلاق نار، بل استمرت في إطلاق التصريحات عديمة الجدوى، بالتزامن مع استمرار الدعم الفعلي لإسرائيل. وسواء أسفرت الانتخابات الأمريكية المقبلة عن فوز إدارة هاريس أو ترامب، ففي كل الأحوال سيستمر الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل. لكن يتعين على الولايات المتحدة بذل كل جهدها لتجنب اشتعال حرب إقليمية، والتي ستظل احتمالًا قائمًا، ما دام لم يتم اتخاذ خطوات حقيقية لتسوية الصراع ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها دولة فلسطينية مستقلة.
- **ستتأكد الدول الفاعلة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من أن المفاوضات الجادة هي الحل الوحيد سواء القادر على تهدئة الأوضاع أو الحفاظ على مصالح كافة الأطراف،** سواء إسرائيل أو الفلسطينيين أو القوى الإقليمية أو الدولية.
- **ستترك الحرب المدمرة في قطاع غزة خلفها مهمة شديدة الصعوبة لإعادة إعمار القطاع،** كما تترك تساؤلًا هامًا يتمثل في كم يحتاج القطاع من وقت وجهد وتكلفة لإعادة إعماره ليصبح قابلًا للحياة مرة أخرى، حيث أظهر تقرير للأمم المتحدة في مايو الماضي أن غزة بحاجة لقرابة 80 عامًا لاستعادة جميع الوحدات السكنية المدمرة بالكامل. وذكر التقرير أنه في أفضل سيناريو ممكن، بحيث يتم تسليم مواد البناء بشكل أسرع خمس مرات مما كان عليه الأمر في الأزمة السابقة عام 2021، فإن ذلك سيتيح إعادة الإعمار بحلول عام 2040.

- **إذا تـمّ حسـم الحـرب فـي قطـاع غـزة،** فـإن كافـة المعطيـات تؤكـد أن إسـرائيل في ظـل حكومـة نتنياهـو تعتبـر حـرب الضفـة الغربيـة حربًـا وجوديـة، ولا شـك أن الضفـة سـتكون هـي الهـدف التالـي لاسـتكمال المشـروع الاسـتيطاني التهويـدي، تمهيـدًا لضمهـا إلـى إسـرائيل بدعـم أمريكـي، خاصـة إذا وصـل ترامـب للحكـم.

ختامًـا، لـم تعـد الحـرب الإسـرائيلية المسـتمرة فـي قطـاع غـزة ضـد حركـة حمـاس فقـط، بـل إن تداعياتهـا باتـت مرتبطـة بصـورة مباشـرة بمسـتقبل القضيـة الفلسـطينية. وحتـى إن طـال أمـد الحـرب فعلـى الأرجـح أن إسـرائيل هـي المتضـرر فـي المقـام الأول، فلا يمكـن إنـكار أن الحـرب ألقـت بتداعياتهـا علـى كافـة المسـتويات فـي إسـرائيل، سياسـيًا وعسـكريًا واجتماعيًـا واقتصاديـا. وبالتالـي لا يسـتبعد أن تـؤدي إطالتهـا إلـى تدهـور إسـرائيلي أكبـر إذا اسـتمر الائـتلاف اليمينـي المتطـرف بقيـادة نتنياهـو فـي انتهـاج سياسـاته نفسـها.

وفـي كل الأحـوال، فـإن الاسـتعداد لليـوم التالـي فـي غـزة بعـد انتهـاء الحـرب، يتعيـن أن يصاحبـه اسـتعدادٌ لليـوم ذاتـه فـي إسـرائيل، والـذي مـن المتوقـع أن يشـهد تغييـرًا في السياسـات الداخليـة فـي ظـل الحكومـة التـي سـتتولى السـلطة آنـذاك. الأهـم مـن ذلـك، أن هنالـك ضـرورة لتزايـد الإدراك بـأن القضيـة الفلسـطينية سـتظل فتيـلًا قـابلًا لإشـعال المنطقـة فـي أي وقـت، وبالتالـي خلـق الفرصـة مـن الوضـع الكارثـي الـذي آلـت إليـه الحـرب، بحيـث تبـذل كافـة الأطـراف الفاعلـة جهدهـا لتجنب تكرارهـا مـرة أخـرى مـن خلال العمـل علـى التوصـل إلـى حـل شـامل وعـادل للقضيـة الفلسـطينية.

مقارنة الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي في حـــرب غـــزة

بعـد عـام علـى حـرب إسـرائيل علـى قطـاع غـزة، لا تـزال الأوضـاع بعيـدة عـن الوصـول إلـى تسـوية لوقـف إطلاق النـار وإعـادة المختطفيـن. وراح ضحيـة تلـك الحـرب أكثـر مـن 40 ألـف قتيـل فلسـطيني، فـضلًا عـن الآلاف مـن المفقوديـن وتشـريد نحـو 1.9 مليـون فلسـطيني، ناهيـك عـن الدمـار الشـامل للبنـى التحتيـة وتفشـي الأمـراض ونقـص المسـاعدات الإنسـانية فـي غـزة. فـي المقابـل، تشـهد إسـرائيل مظاهـرات احتجـاج تطالـب بإبـرام صفقـة لتحريـر المختطفيـن الأسـرى لـدى حمـاس. فـي هـذا السـياق، ثمـة حاجـة لاسـتقصاء الـرأي العـام الإسـرائيلي والفلسـطيني إزاء القضايـا المرتبطـة بالحـرب، فـي محاولـة للوقـوف علـى التطـورات المحتملـة فـي السـاحتين الفلسـطينية والإسـرائيلية.

د. محمود صبري محمد
باحث في الشئون الإسرائيلية

قضايا أساسية

- **دعـم حمـاس:** أظهـر اسـتطلاع مركـز العالـم العربـي للبحـوث والتنميـة "أوراد" الـذي أُجـري بالضفـة الغربيـة (في الفتـرة من 30 أبريـل - 9 مايـو 2024) وقطـاع غـزة (في الفتـرة مـن 1-9 مايـو و21-26 مايـو 2024) تراجـع دعـم حمـاس خلال الحـرب الحاليـة من 76٪ في اسـتطلاع "أوراد" في نوفمبـر 2023 إلى 55٪ اليـوم، وإن كانـت هنـاك اختلافـات فـي نسـب التأييـد بيـن سـكان الضفـة الغربيـة وغـزة (76% و24% على التوالي).

فيما كشـف اسـتطلاع آخـر أعـده الدكتـور خليـل شـقاقي بالضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة (26 مايـو و1 يونيـو 2024) أنـه رغـم أن أكثـر مـن 60% مـن سـكان قطـاع غـزة فقـدوا أفـرادًا مـن أسـرهم منـذ انـدلاع الحـرب، إلا أن ثلثـي الجمهـور الفلسـطيني يؤيـدون هجـوم حمـاس في السـابع من أكتوبـر ضـد إسـرائيل، و80% يعتقـدون أنـه أعـاد القضيـة الفلسـطينية إلـى بـؤرة الاهتمـام الدولـي.

علـى الجانـب الإسـرائيلي، كشـف اسـتطلاع "المعهـد الإسـرائيلي للديمقراطيـة" (31 مـارس و3 أبريـل 2024)، أن 83% مـن منتسـبي اليميـن الإسـرائيلي، و87% مـن تيـار الوسـط، و84% مـن الجمهـور اليهـودي؛ يـرون أن الحكومـة فشـلت فـي سياسـة جـولات القتـال بغـزة، حيـث امتنعـت عـن حسـم المعركـة مـع حمـاس مـن ناحيـة، وسـمحت لهـا بالحفـاظ علـى نظـام حكمهـا مـن الناحيـة الأخـرى، لا سـيما وأن تلـك الفتـرة شـهدت تحويـل عشـرات الملاييـن مـن الـدولارات إلـى القطـاع برعايـة قطريـة. وبحسـب الاسـتطلاع، فـإن أغلبيـة كبيـرة مـن الجمهـور الإسـرائيلي (51% مـن الجمهـور اليمينـي، و68% و82% مـن الوسـط واليسـار علـى التوالـي) تعتقـد أن حمـاس أعـادت عبـر هجـوم السـابع مـن أكتوبـر المسـألة الفلسـطينية للوعـي الدولـي بعـد سـنوات مـن التهميـش.

- **تراجـع السـلطة الفلسـطينية:** كشـف اسـتطلاع "أوراد" أن 22% مـن الفلسـطينيين يـرون أن وضـع السـلطة الفلسـطينية إيجابـي، مـع ارتفـاع الأرقـام فـي غـزة مقارنـة بالضفـة الغربيـة، فيمـا كشـف اسـتطلاع خليـل شـقاقي عـن تزايـد المطالبـات باسـتقالة الرئيـس محمـود عبـاس، مقابـل تعاظـم شـعبية حمـاس ومـروان البرغوثـي، حيـث يؤيـد أكثـر مـن 60% مـن الفلسـطينيين تفكيـك السـلطة، فيمـا يطالـب 89% أبـو مـازن بالاسـتقالة.

علـى الصعيـد الإسـرائيلي، كشـف اسـتطلاع جمعيـة "خدمـة احتيـاط حتـى النصـر" معارضـة ناخبـي الأحـزاب الإسـرائيلية الكبـرى المشـاركين فـي الاسـتطلاع إعـادة السـلطة الفلسـطينية إلـى قطـاع غـزة، حيـث أيـد ذلـك 73% مـن الليكـود، و63% مـن المعسـكر الرسـمي، و61% مـن حـزب هنـاك مسـتقبل "يـش عتيـد".

- **انقسـام حـول صفقـة المختطفيـن:** كشـف اسـتطلاع مؤشـر الصـوت الإسـرائيلي فـي أغسـطس 2024، الـذي أجـراه مركـز فيتربـي لأبحـاث الـرأي العـام والسياسـات التابـع للمعهـد الإسـرائيلي للديمقراطيـة، حجـم التفـاؤل والتشـاؤم حيـال الاتصـالات العقيمـة المسـتمرة لإعـادة المختطفيـن، حيـث أعربـت أغلبيـة كبيـرة مـن العينـة اليهوديـة عـن تشـاؤمها حيـال احتماليـة الوصـول لصفقـة، وأظهـر التقسـيم لمعسـكرات سياسـية (يهـود فقـط) أن 85% مـن اليسـاريين متشـائمون مـع نسـب مماثلـة بيـن تيـاري الوسـط (80%) واليميـن (78%).

هل أنت متفائل أم متشائم بأنه سيتم الوصول إلى صفقة لإطلاق صراح المختطفين قريبًا ؟

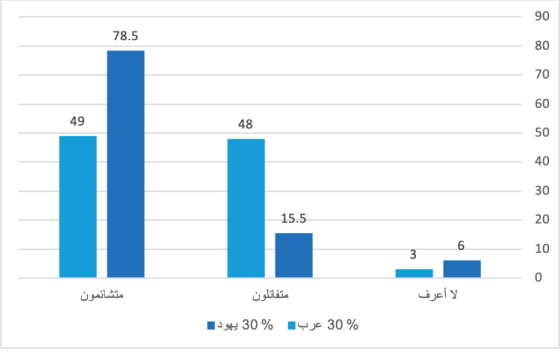

استطلاع مؤشر الصوت الإسرائيلي أغسطس 2024

- **احتـلال غـزة والتهجيـر القسـري:** أظهـر اسـتطلاع جمعيـة "خدمـة احتيـاط حتـى النصـر"، التـي نصبـت خيمـة احتجـاج أمـام الكنيسـت فـي 14 ينايـر 2024 مطالبـة بمواصلـة الحـرب، أن 87% من اليهـود في إسـرائيل يؤيـدون بشـكل جـارف القضـاء علـى منظمـة حمـاس ومواصلـة الحـرب حتـى السـيطرة الكاملـة علـى قطـاع غـزة، فيمـا عارضـت ذلـك نسـبة 7% فقـط.

وكشف الاستطلاع أن 29.5% من المشاركين يرون ضرورة السيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية على القطاع كله، بما في ذلك الاستيطان اليهودي هناك. وأيدت نسبة 26% السيطرة الأمنية الكاملة للجيش الإسرائيلي مع سيطرة مدنية فلسطينية، فيما أكدت نسبة 23% ضرورة نقل السيطرة في القطاع إلى جهة دولية، مقابل تأييد نسبة 9% للسيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية على شمال القطاع فقط، بما في ذلك الاستيطان اليهودي. وأكد 71% من المستطلعة آراؤهم ضرورة تشجيع إسرائيل للترحيل الجماعي للمواطنين الغزاويين خارج غزة، مقابل معارضة 17% فقط ذلك.

- **حل الدولتين:** كشفت دراسة أجراها مركز أورشليم للشئون الخارجية والأمن أن 79% من الجمهور الإسرائيلي يعارضون إقامة دولة فلسطينية الآن، مقارنة بنسبة 69% في استطلاع سابق، حيث يقول الدكتور دان ديكر، رئيس المركز، إن الجمهور الإسرائيلي شعر بخطر وجودي حيال حل الدولتين، مشيرًا إلى أن أحداث السابع من أكتوبر غيرت الرأي العام الإسرائيلي.

تأييد عملية ذات مغزي تقود إلى حل الدولتين في الضفة الغربية وغزة

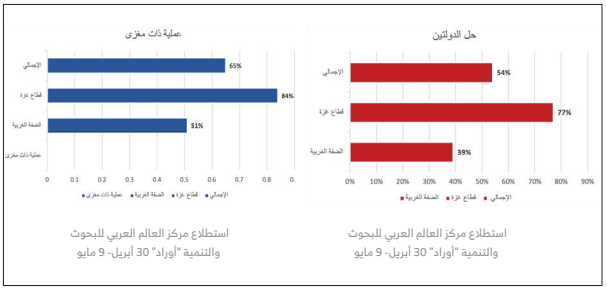

استطلاع مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" 30 أبريل- 9 مايو

استطلاع مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" 30 أبريل- 9 مايو

وعلى الصعيد الفلسطيني، أكد استطلاع "أوراد" دعم الأغلبية لمفاوضات تقود إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مع تعزيز الدعم الشعبي الطويل الأمد لحل الدولتين. وفي تغيير دراماتيكي مقارنة بالعقدين الماضيين، وجد الاستطلاع أن المشاركين من غزة الآن أكثر ميلًا لتأييد حل الدولتين مقارنة بعينة الضفة الغربية، حيث أعرب 77% من الغزاويين تأييدهم لحل الدولتين، مقابل 39% في الضفة. وفيما يتعلق بعملية ذات مغزى لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، زاد التأييد لدى المشاركين من الضفة وغزة على حد سواء (52٪ و84 ٪ على التوالي).

- **الوسيط الأمثل لإنهاء الأزمة:** كشف استطلاع مركز بيو الأمريكي، أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم انحيازها الواضح لإسرائيل ما زالت الوسيط الأوفر حظًا، تليها مصر، ثم الاتحاد الأوروبي، ثم المملكة العربية السعودية، تليها الأمم المتحدة، وأخيرًا تأتي قطر كوسيط مقبول لإنهاء الأزمة الراهنة. ومع ذلك، أكد 60% من الإسرائيليين رفضهم طريقة إدارة بايدن للحرب بين إسرائيل وحماس. وبينما زعم 41% أن بايدن يحقق التوازن بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أكد 27% من الإسرائيليين انحيازه للإسرائيليين أكثر من اللازم، و25% رأوا أنه ينحاز للفلسطينيين أكثر من اللازم.

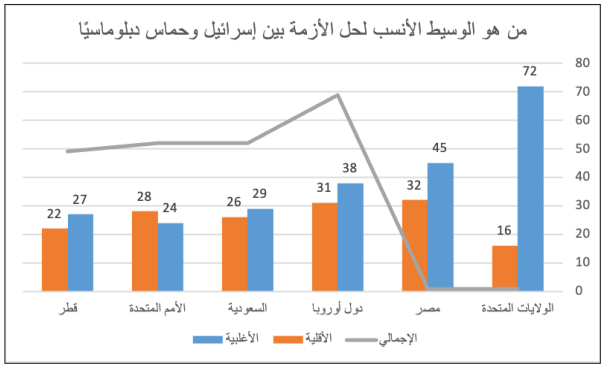

استطلاع مركز بيو الأمريكي 3 مارس- 4 أبريل 2024

ومع ذلك، لا تزال أغلبية كبيرة من الإسرائيليين (72%) تريد لعب الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في حل الحرب دبلوماسيًا، أكثر من كل الدول أو المنظمات الأخرى التي سُئلوا عنها، بما في ذلك مصر (45%)، والمملكة العربية السعودية (29%)، وقطر (27%)، والأمم المتحدة (24%).

- **استنفاد الحرب في غزة أهدافها:** ذكر مسئولون بالإدارة الأمريكية مؤخرًا لصحيفة "نيويورك تايمز" أن إسرائيل حققت كل ما يمكنها تحقيقه من الناحية العسكرية في قطاع غزة؛ إلا أن مؤشر الصوت الإسرائيلي في أغسطس 2024 أظهر أن 66.5% من اليهود و52% من العرب يرون أن هذه المقولة ليست صحيحة. وعلى صعيد المعسكرات السياسية (يهود فقط) سُجلت اختلافات ملحوظة، فثلثا المشاركين من اليسار يعتقدون أن إسرائيل استنفدت قدراتها العسكرية، في مقابل أقلية تعتقد ذلك بين الوسط واليمين.

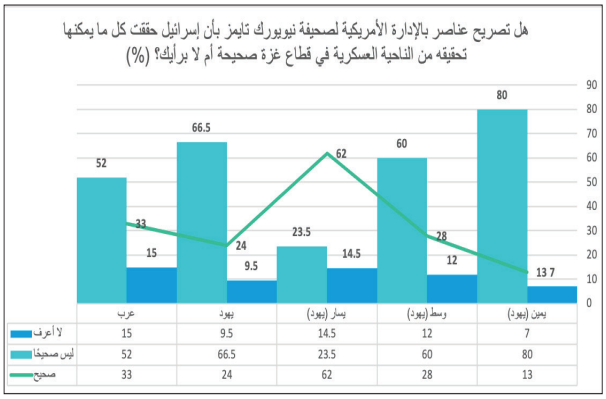

مؤشر الصوت الإسرائيلي أغسطس 2024

نتائج أساسية

يمكـن طـرح مجموعـة مـن النتائـج المسـتخلصة مـن اسـتطلاعات الـرأي العـام الفلسـطيني والإسـرائيلي، **وذلـك علـى النحـو التالـي:**

- **رغـم تراجـع دعـم حمـاس داخـل غـزة لكنهـا مـا زالـت تحظـى بشـعبية كبيـرة فـي القطـاع،** فيمـا اتفـق الجانبـان الإسـرائيلي والفلسـطيني علـى أن هجـوم السـابع مـن أكتوبـر أعـاد القضيـة الفلسـطينية إلـى بـؤرة الاهتمـام، كمـا أجمـع الجانبـان علـى عـدم صلاحيـة السـلطة الفلسـطينية لحكـم القطـاع فـي اليـوم التالـي للحـرب.
- **مـا زالـت الأغلبيـة الإسـرائيلية ترفـض حـل الدولتيـن،** فـي مقابـل تعاظـم تأييـد هـذا الحـل فـي الجانـب الفلسـطيني.
- **بالنسـبة للوسـيط الأمثـل لإنهـاء الأزمـة،** تحتـل الولايـات المتحـدة الصـدارة دوليًـا، ومـا زالـت مصـر هـي الأولـى إقليميًـا وعربيًـا.
- **يـرى اليسـار الإسـرائيلي أن الحـرب الإسـرائيلية علـى غـزة اسـتنفدت أهدافهـا ولا داعـي لاسـتمرارها،** فـي مقابـل اليميـن والوسـط الإسـرائيلي اللذيـن يريـان أنهـا حققـت القليـل مـن أهدافهـا.
- **يخيـم التشـاؤم علـى الجمهـور الإسـرائيلي إزاء صفقـة المختطفيـن،** مع نسـب تأييـد كبيـرة لاحتلال غزة والاسـتيطان فيهـا ومواصلـة التهجيـر القسـري للغزييـن.

قضايا السياسات العامة

- مصر وحرب غزة بعد عام.. سياسات التوازن والواقعية

مصر وحرب غـزة بعـد عـام.. سياسات التوازن والواقعية

أطلقت هجمات السابع من أكتوبر، وما تبعها من عدوان إسرائيلي وحشي على قطاع غزة، آثارًا عميقة على المنطقة بأكملها. أدركت القاهرة مبكرًا المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تترتب على هجمات السابع من أكتوبر، واستبعدت أن يُنتج الحدث الكبير نتائج إيجابية للقضية الفلسطينية. المخاطر المترتبة على السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية في غزة تطال أولًا القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتطال بعد ذلك مباشرة مصر، بحكم ارتباطها بالقضية الفلسطينية، وبحكم روابطها الخاصة التاريخية والسياسية والأمنية والجغرافية مع قطاع غزة، الذي منه انطلقت الهجمات، وعليه انصبّ الهجوم الإسرائيلي.

د. جمال عبد الجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

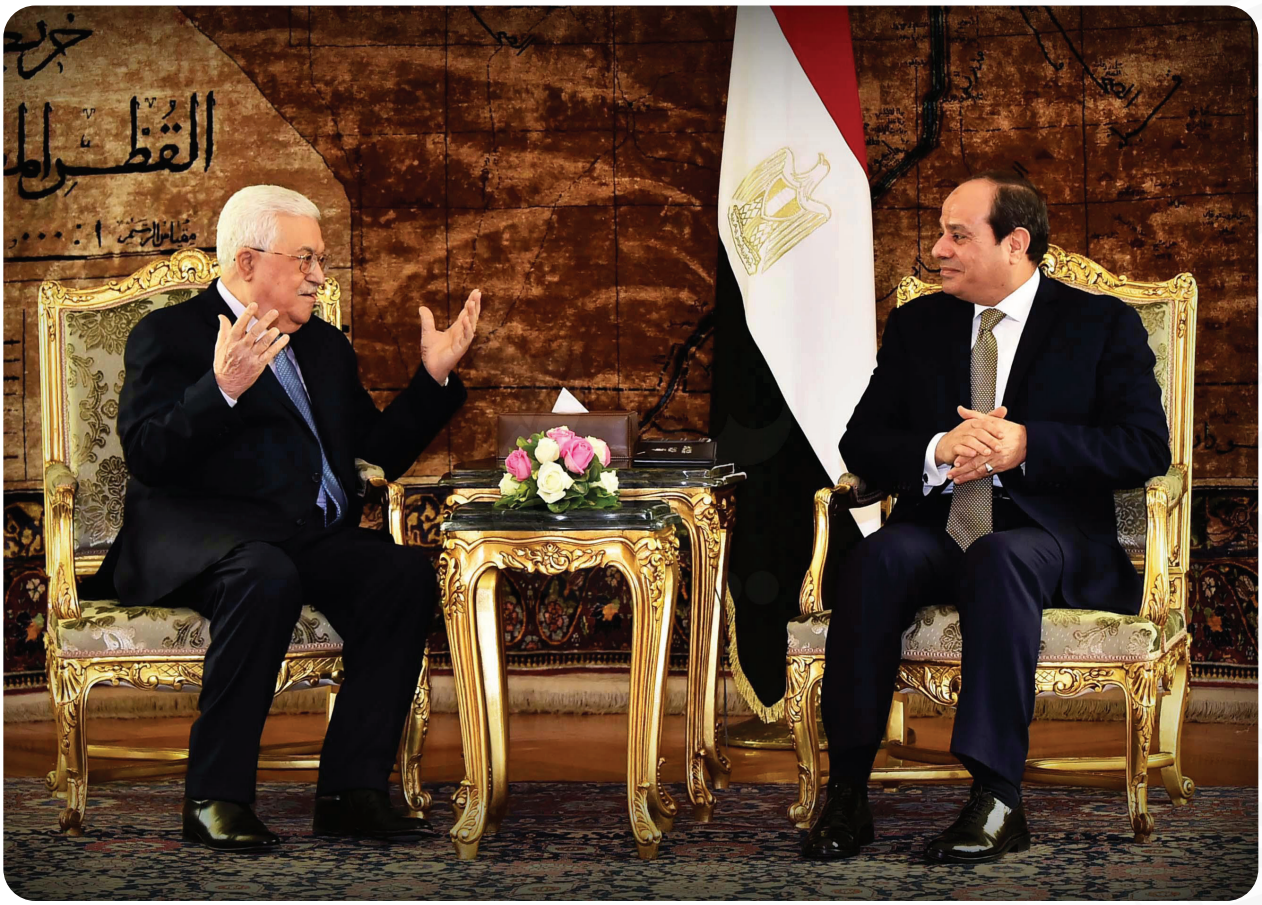

اعتبارات واقعية

تصرفت مصر منذ اللحظة الأولى بطريقة توازن بين نوعين من الاعتبارات، منطق واعتبارات مصر الدولة الوطنية الحريصة على تحقيق مصالحها القومية من خلال الاستقرار الإقليمي، ومنطق حركة التحرر الوطني الفلسطيني التي تلجأ إلى تحدي الأوضاع القائمة وهز الاستقرار في محاولةٍ لإجبار الخصوم على الإقرار بحقوقها. مصر دولة مسئولة، لديها التزام بحماية أمن ورفاهية شعبها. مصر أيضًا هي الدولة الأقرب للكفاح الوطني الفلسطيني منذ بدايته، والأكثر دعمًا له، وهي أيضًا الأكثر فهمًا للعقلية الإسرائيلية، بحكم خبراتها الطويلة مع إسرائيل حربًا وسلمًا.

مساندة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية هي أحد الثوابت الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية. تساند مصر الشعب الفلسطيني انطلاقًا من واجب ومشاعر التضامن الطبيعي مع شعب عربي شقيق، وأيضًا انطلاقًا من إدراك عميق بأن تحقيق الاستقرار الإقليمي لن يكون ممكنًا بغير تمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته الوطنية المستقلة، بما يوفر شروط تعايش سلمي وتعاون إقليمي واسع النطاق ومستدام. التضامن المصري مع الشعب الفلسطيني هو تضامن ناضج، لا تُحركه دوافع المراهقة والتنافس السياسي، والسعي لخطف أضواء الإعلام. التضامن المصري مع القضية الفلسطينية هو تضامن فعال، يرى ما وراء المشهد اللحظي، ويطرح أسئلة اليوم التالي، من أجل استباق الأحداث، والإسهام في توجيه مسارها إلى نتيجة أفضل تقرب الشعب الفلسطيني من حقوق المشروعة، وتقترب بالمنطقة من الاستقرار الغائب.

السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية هي سياسة واقعية، تدرك ضرورة الانطلاق من حقائق القوة. مصر تتفهم دوافع الوطنية والغضب التي تدفع المقاومين لتقديم تضحيات كبيرة لمجرد إيذاء العدو ونكايته، بغض النظر عن النتائج المترتبة على هذه الأفعال. لا تنكر مصر أفعال المقاومة، في حين تسعى طوال الوقت لتوجيهها في اتجاه يُحقق نتائج وتقدمًا على الأرض. النكاية في الأعداء وإيذاؤهم يمكن أن يكون سببًا للراحة والشعور بالرضا، لكن مصر تذهب إلى ما وراء ذلك، من أجل إحداث تغيير في الوقائع والحقائق على الأرض.

كان على مصر بالإضافة إلى ذلك مراعاة الطبيعة الخاصة للكفاح الوطني والحركة الوطنية الفلسطينية، والتي تتسم بالانقسام الأيديولوجي، كما تتسم بوجود السلطة الفلسطينية بمؤسساتها الشرعية شبه الحاكمة والتي لها بعض السلطة على الأرض، ولها حق قانوني شرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني، وإن كانت هذه الشرعية يتم تحدّيها من جانب فصيل فلسطيني (حماس) الذي اقتطع قطاع غزة، وهي القسم الأكثر بؤسًا والأكثر تمتعًا باستقلال ذاتي من أراضي السلطة الفلسطينية. انطلاقًا من غزة، وعلى يد حركة حماس تم تنفيذ هجمات السابع من أكتوبر.

مغامرة كبرى

بحسابات المكسب والخسارة المباشرة، فإن السابع من أكتوبر هو مغامرة كبرى يمكن لها أن تنتج آثارًا شديدة السلبية على القضية الفلسطينية والمنطقة. هذا هو ما أدركته مصر مبكرًا، فعملت على احتواء المخاطر التي قد تترتب على هذا الحدث الكبير.

لقد سعت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لتحويل السابع من أكتوبر إلى فرصة توظفها لتحقيق الطموحات الاستعمارية والعنصرية لإسرائيل. وقعت هجمات السابع من أكتوبر على مجتمع وحكومة إسرائيلية محمولين على موجة يمينية عنصرية قوية، هيأت لها أيديولوجيتها تحويل السابع من أكتوبر إلى فرصة لإسرائيل لتنفيذ أقصى أطماعها الأيديولوجية في فلسطين وفي الإقليم الأوسع.

لقد تم إطلاق عدد من المخاطر نتيجة السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية الوحشية على غزة، وأهمها: خطر تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، خطر توسع الصراع إلى الضفة الغربية، خطر تهجير الفلسطينيين إلى الأردن، خطر تدمير مؤسسات

الحركة الوطنية الفلسطينية، خطر تصفية القضية الفلسطينية. وقد بذلت القاهرة جهدًا كبيرًا من أجل احتواء هذه المخاطر، والحيلولة دون تحول الحرب على غزة إلى نكبة جديدة.

رد الفعل الأولي على هجمات السابع من أكتوبر جاء عاصفًا، فقد أطلقت الهجمات عاصفة من التأييد لإسرائيل، خاصة في بلاد العالم الغربي، التي ترتبط بها مصر بروابط كثيرة سياسية واقتصادية وأمنية. أدركت القاهرة ضرورة التواصل مع المجتمع الدولي عبر تطوير سردية بديلة للسردية الإسرائيلية، بحيث يتم وضع السابع من أكتوبر في سياقه الأوسع، سياق حركة تحرر وطني أصيلة تم حرمانها بشكل متعمد من تحقيق أهدافها الوطنية، وجرى سد كافة المسارات المؤدية لحل سلمي مناسب، الأمر الذي ولد لدى الفلسطينيين المضطهدين استعدادًا للذهاب إلى آخر الشوط من أجل إظهار عدم استدامة الوضع القائم في المناطق المحتلة.

تعرف القاهرة بخبرتها الطويلة في التعامل مع حركات التحرر الوطني، وفهمها للمنطق الحاكم لاستراتيجيات هذه الحركات، أن حسابات المكسب والخسارة التي تلتزم بها الدول تختلف عن الحسابات التي تُجريها حركات التحرر، وأن القيام بما يبدو أنه مغامرة كبيرة ضد عدو متفوق هو من صميم منطق التحرر الوطني القائم على النضال ضد قوى استعمارية أكثر قوة وموارد، وأن على العالم أن يتوقع تكرار أحداث مشابهة طالما ظلت القضية الفلسطينية بغير حل.

استعادة الميزان الأخلاقي

أخذت القاهرة القضية الفلسطينية إلى نقطة بدايتها الصحيحة، بدلًا من السردية الإسرائيلية التي اعتبرت السابع من أكتوبر بداية للتاريخ، وكأنه لا توجد قبله أحداث وتطورات قدمت له. لعبت مصر دورًا مهمًا في الترويج لهذه السردية لأن ممثلي الشعب الفلسطيني الطبيعيين، ولأسباب مختلفة، واجهوا صعوبات كبيرة في الوصول إلى الرأي العام الدولي، الأمر الذي استوجب على مصر سد هذا الفراغ.

كثفت مصر تواصلها مع الدول العربية والشقيقة من أجل تكوين جبهة واسعة تضم الدول المساندة للقضية الفلسطينية، وقادت القاهرة هذا الجمع للترويج للرؤية العربية والفلسطينية للصراع الدائر في غزة، والقائمة على ضرورة تنفيذ حل الدولتين باعتباره البديل الوحيد القادر على تأسيس سلام مستدام في الشرق الأوسط. صادفت هذه الرؤية تأييدًا متزايدًا، واعترف عدد متزايد من الدول بدولة فلسطين.

بعد أسابيع من بدء الصراع دعت مصر لعقد قمة القاهرة للسلام، والتي حضرها عدد كبير من قادة العالم، وفيها أتيحت فرصة شديدة الأهمية لتعديل الرواية المساندة لإسرائيل. لقد تواصلت الجهود في هذا الاتجاه طوال الأسابيع والشهور التالية، بحيث إنه يمكن القول إن ميزان القوى الأخلاقي والإعلامي قد تم تعديله إلى حد كبير لصالح القضية الفلسطينية، وإن لم يكن هذا كافيًا لوضع حد لآلة الحرب الإسرائيلية التي دهست قطاع غزة.

نجاحات مصرية

منع تهجير الفلسطينيين إلى سيناء المصرية كان هو الهدف الأهم الذي نجحت مصر في تحقيقه في هذه المرحلة. فقد ضغط اليمين الإسرائيلي الحاكم من أجل دفع الفلسطينيين أهل غزة للرحيل إلى سيناء المصرية، وتحويلها موطنًا لهم، فيما يتم إخلاء غزة من الفلسطينيين، فيعود إليها المستوطنون الصهاينة، ويتم ضمها إلى إسرائيل.

قاومت مصر بقوة محاولات إسرائيل تصفية القضية الفلسطينية عبر إخلاء فلسطين من أهلها، ومحاولاتها تصدير المشكلة إلى مصر، بما يعرض أمن مصر الوطني للخطر، ويهدد السلم والاستقرار الإقليمي لفترات طويلة قادمة. كان من أسباب القلق أنّ بعض الأصوات الغربية استحسنت مشروع اليمين الإسرائيلي، بدعوى أن لدى مصر أرضًا خلاء واسعة، ولا يضيرها أن تمنح جزءًا منها للفلسطينيين. إنه منطق مادي بسيط، لا هو سياسي ولا هو تاريخي، يتعامل مع الأوطان على أنها

مجرد قطع أراضٍ يتم تداولها في سوق العقارات. نجحت مصر في هزيمة هذا الاقتراح وهذه الطريقة في التفكير، وأقنعت الغربيين الواهمين بخطورته، ودفعت قادة غربيين رئيسيين، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي، لرفض هذا الاقتراح علنًا.

وضعت إسرائيل الفلسطينيين من أهل غزة تحت حصار محكم، فقد كان حرمان المدنيين من ضرورات الحياة هو أحد أساليب الحرب الإسرائيلية ضد القطاع، وإحدى أدوات الضغط على المدنيين الفلسطينيين للنزوح باتجاه الحدود المصرية. مثّل ضمان وصول المساعدات للفلسطينيين هدفًا رئيسيًا للسياسة المصرية، كضرورة إنسانية، وكإجراء سياسي أيضًا. فقد كان من الضروري توفير الحد المناسب من الاحتياجات الإنسانية لأهل القطاع، ومن الناحية السياسية كان تمكين أهل القطاع من الصمود في وجه الضغوط الإسرائيلية إحدى الوسائل المهمة لإفشال خطة الاحتلال لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء. قامت مصر بالدور الرئيسي في توفير وتوصيل المساعدات للفلسطينيين عبر معبر رفح، ولم يكن هذا بالأمر السهل في ظل التعنت الإسرائيلي، وكان من الضروري تكوين جبهة عريضة ذات أغراض سياسية وإنسانية لتوفير المساعدات، ولتوصيلها عبر ضغوط متواصلة على الجانب الإسرائيلي.

سيطرت إسرائيل على مناطق الشمال والوسط في قطاع غزة، ثم تفرغت للقسم الجنوبي ومنطقة الحدود بين القطاع ومصر. حذرت مصر من خطورة احتلال إسرائيل للشريط الملاصق للحدود مع مصر، لما قد يؤدي إليه من تعريض لعلاقات السلم بين البلدين للخطر. دخلت الولايات المتحدة ودول غربية على خط تحذير إسرائيل من هذه الخطوة. ادعت إسرائيل أن السيطرة على الشريط الحدودي لها أهميتها لمنع التهريب عبر الحدود المصرية، ووصلت إلى القول بأن الرهائن الإسرائيليين يمكن أن يتم تهريبهم عبر الحدود.

احتلت إسرائيل ممر فيلاديلفي، واحتلت الجانب الفلسطيني من معبر رفح، ورفضت مصر تشغيل المعبر في وضعه الجديد، وأصبحت عملية توصيل المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة أكثر صعوبة. رفضت مصر تمامًا القبول بالوضع الجديد الذي فرضته إسرائيل في محور فيلاديلفي، وتحول مصير هذا المحور إلى واحدة من النقاط التي دارت حولها المفاوضات الفاشلة للوصول إلى هدنة في قطاع غزة، بما يعكس التدهور الحادث في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

حساسية وتعقيد

لقد اتسمت عملية إدارة السياسة المصرية تجاه الحرب في غزة بالحساسية والتعقيد. تخفيف الضرر، وتجنب التصعيد،

ومنع توسع الصراع، كانت هي المبادئ الأساسية التي وجهت السياسة المصرية، وبشكل خاص فقد كان الضروري تقديم كل الدعم للشعب الفلسطيني، والتصدي للغطرسة الإسرائيلية، دون تعريض علاقة السلام بين مصر وإسرائيل للخطر.

أيضًا حرصت مصر على تركيز النظر على الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، عبر التركيز على حلّ الدولتين باعتباره المخرج والحل الحقيقي للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولتهدئة الأجواء في اتجاه استقرار إقليمي أوسع نطاقًا. بذلت الدبلوماسية المصرية جهدًا كبيرًا في هذا الاتجاه، وفاز حل الدولتين بتأييد دولي واسع النطاق، وإن لم يؤثر هذا على مسار الأحداث على المدى المباشر والقصير، وإن كان يظل شديد الأهمية في فتح آفاق حلول طويلة المدى للتوتر والصراع في المنطقة.

لا دولة فلسطينية دون سلطة فلسطينية، ودون صوت فلسطيني واحد يتحدث به الفلسطينيون. واصلت مصر العمل لتحقيق مصالحة فلسطينية، وإن لم تسمح الظروف بتحقيق تقدم كبير في هذا المجال، ووجهت مصر جهودًا كبيرة لتعزيز موقف السلطة الفلسطينية، باعتبارها الركيزة الأهم للصمود الفلسطيني في وجه الهجمة الإسرائيلية الشرسة غير المسبوقة.

السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية على غزة اختبار صعب تعرض له الشرق الأوسط كله. ما زال الاضطراب مستمرًا، وما زالت المخاطر قائمة بعد عام من بداية الصراع، وما زال على مصر أن تواصل في العام الجديد الجهد الكبير البنّاء الذي بذلته، تمهيدًا ليوم يعود فيه للفلسطينيين حقهم في الاستقلال، ويعود فيه الاستقرار للشرق الأوسط.

قضايـــا نوعيـــة

- تداعيات حرب غزة على اقتصادات الشرق الأوسط
- عوائق الإغاثة الدولية والأممية لسكان قطاع غزة
- توظيفات الذكاء الاصطناعي في مجازر إسرائيل في غزة
- تغيرات الوعي العالمي بقضية فلسطين خلال حرب غزة

تداعيات حرب غزة على اقتصادات الشرق الأوسط

طرحت الحرب الإسرائيلية على غزة على مدى عام كامل تأثيرات سلبية عديدة على اقتصادات الشرق الأوسط، لا سيما وأن تلك الحرب جرى وراءها انتشار لصراعات أخرى في المنطقة، سواء على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، أو مهاجمة جماعة الحوثيين لسفن الملاحة في البحر الأحمر للضغط لوقف حرب غزة. ففي أبريل الماضي، توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد في الشرق الأوسط في عام 2024 بنسبة 2.6%. وفي ضوء ذلك، يرصد التقرير التداعيات الاقتصادية المختلفة للحرب على اقتصادات إسرائيل وفلسطين ولبنان ومصر والمنطقة بشكل عام.

أحمد بيومي
نائب رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية وقضايا الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تراجع إسرائيلي

يواجه الاقتصاد الإسرائيلي أكبر تحدٍّ اقتصادي بعد عام على حرب غزة، حيث أظهرت البيانات تباطؤًا حادًا للنمو، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1% في الأسابيع التي تلت هجمات حماس في 7 أكتوبر 2023، واستمر هذا التراجع في عام 2024 بانخفاض إضافي بنسبة 1.1% و1.4% خلال الربعين الأول والثاني. وتفاقم الوضع الاقتصادي مع الإضراب العام في الأول من سبتمبر 2024، الذي شل الاقتصاد مؤقتًا وسط غضب شعبي تجاه طريقة تعامل الحكومة مع الحرب؛ مما زاد من تعقيد مسار التعافي الاقتصادي في البلاد.

كانت إسرائيل قد شهدت نموًا اقتصاديًا قويًا في عامي 2021 و2022، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 6.8% في 2021 و4.8% في 2022، وهو ما يفوق بكثير معدلات النمو في معظم الدول الغربية. لكن مع طول مدة الحرب في غزة، تراجعت التوقعات الاقتصادية، حيث قام بنك إسرائيل في يوليو 2024 بتخفيض توقعاته للنمو الاقتصادي إلى 1.5% لعام 2024، بعدما كان يتوقع نموًا بنسبة 2.8% في بداية العام.

ومع استمرار الحرب واتساعها إلى اشتباكات مع حزب الله على الحدود اللبنانية، قدَّر بنك إسرائيل أن تصل تكلفة الحرب إلى 67 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، رغم حزمة المساعدات العسكرية التي تبلغ 14.5 مليار دولار من الولايات المتحدة، والتي لا تكفي لتغطية هذه النفقات؛ مما سيجبر إسرائيل على اتخاذ قرارات صعبة بشأن كيفية تخصيص الموارد.

أدى ذلك إلى دفع وكالات التصنيف الائتماني الدولية إلى خفض تصنيف إسرائيل؛ حيث خفَّضت وكالة فيتش تصنيفها من A+ إلى A في أغسطس الماضي، مُشيرةً إلى أن زيادة الإنفاق العسكري أسهمت في توسيع العجز المالي ليصل إلى 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 مقارنةً بـ 4.1% في العام السابق.

من جانب آخر، أثّرت الحربُ في قطاعات معينة في الاقتصاد الإسرائيلي. فقد شهد قطاع البناء تباطؤًا بنحو الثلث خلال أول شهرين من الحرب، في حين تضرر قطاع الزراعة؛ حيث انخفض الإنتاج بنسبة تصل إلى الربع في بعض المناطق. هذا التراجع في القطاعات الحيوية يزيد من الضغط على الاقتصاد المتأزم.

كما تمّ استدعاء حوالي 360 ألف جندي احتياط في بداية الحرب، رغم أن العديد منهم قد عادوا إلى منازلهم لاحقًا. بالإضافة إلى ذلك، أجبر أكثر من 120 ألف إسرائيلي على مغادرة منازلهم في المناطق الحدودية، ولم يُسمح لنحو 140 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية بدخول إسرائيل منذ هجمات 7 أكتوبر؛ مما أدى إلى تعطيل إضافي في سوق العمل والاقتصاد.

وسعت الحكومة الإسرائيلية إلى سد الفجوة في سوق العمل عن طريق جلب عمال من الهند وسريلانكا؛ إلا أن العديد من الوظائف الأساسية قد تبقى شاغرة. ومن المتوقع أن يضطر حوالي 60 ألف شركة إسرائيلية إلى الإغلاق في عام 2024 بسبب نقص الموظفين والاضطرابات في سلاسل الإمداد وتراجع ثقة الأعمال، كما ترجئ العديد من الشركات مشاريع جديدة بسبب هذه الظروف الصعبة. كذلك، تأثرت السياحة، رغم أنها ليست جزءًا رئيسيًا من الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تراجعت أعدادُ السياح منذ بدء حرب غزة، وواجه نحو 10% من الفنادق في البلاد احتمال الإغلاق.

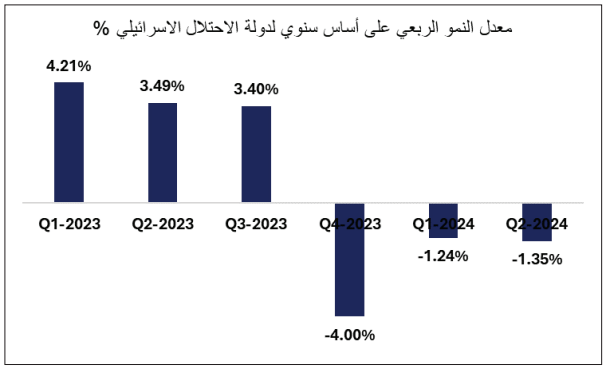

إعداد الباحث بناء علي بيانات منصة تريدنج ايكينومكس

آثار فلسطينية ولبنانية

تعـرض الاقتصـاد الفلسـطيني لتداعيـات سـلبية كبيـرة مقارنـة بنظيـره الإسـرائيلي، وسيسـتغرق الأمـر سـنوات للتعافـي منهـا؛ حيـث فقـد العديـد مـن الفلسـطينيين فـي الضفـة الغربيـة وظائفهـم فـي إسـرائيل، ممـا فاقـم أزمـة البطالـة والفقـر. كمـا قـررت إسـرائيل حجـز معظـم الإيـرادات الضريبيـة التـي تجمعهـا نيابـةً عـن الفلسـطينيين؛ ممـا جعـل السـلطة الفلسـطينية تعانـي نقصًـا حـادًا فـي السـيولة الماليـة، وزاد مـن صعوبـة توفيرهـا للخدمـات الأساسـية وتمويـل مشـاريع التنميـة.

أيضًـا، توقفـت التجـارة فـي قطـاع غـزة بشـكل شـبه كامـل؛ ممـا جعـل الفلسـطينيين يعتمـدون على المسـاعدات الإنسـانية، كما تم قطـع قنـوات الاتصـال الحيويـة وتدميـر البنيـة التحتيـة الأساسـية، ممـا يزيـد مـن صعوبـة الحيـاة اليوميـة والاقتصاديـة فـي المنطقـة.

أمـا فـي لبنـان، فقـد أوضـح وزيـر الاقتصـاد والتجـارة أميـن سـلام أن حـرب غـزة ألحقـت أضـرارًا بالغـة باقتصـاد البلـد. وأشـار إلـى أن الخسـائر المباشـرة وغيـر المباشـرة للحـرب تُقـدَّر بعشـرات المليـارات؛ ممـا أثـر بشـكل ملحـوظ فـي نمـو الاقتصـاد اللبنانـي، الـذي كان مـن المتوقـع أن يرتفـع بنسـبة 2.5% فـي عـام 2024، إلا أن الحـرب حالـت دون تحقيـق هـذا الهـدف.

تأثـرت أيضًـا القطاعـات السـياحية والزراعيـة اللبنانيـة، حيـث فقـدت البـلاد 90% مـن إيـرادات السـياحة، وتعرضـت الزراعـة لكارثـة غيـر مسـبوقة نتيجـة القصـف الإسـرائيلي الـذي دمـر الأراضـي الزراعيـة. وتـزداد آثـار الحـرب علـى لبنـان مـع معـدلات التضخـم والانهيـار النقـدي، حيـث فقـدت الليـرة اللبنانيـة أكثـر مـن 90% مـن قيمتهـا منـذ عـام 2019؛ ممـا أسـهم فـي ارتفـاع معـدلات التضخـم وأزمـة الديـن العـام ونقـص الخدمـات الأساسـية مثـل الكهربـاء والوقـود. وللتعامـل مـع هـذه الأزمـات، يسـعى لبنـان إلـى العثـور علـى دعـم مـن الـدول العربيـة، كما يخطـط لتنفيـذ مشـروعات للطاقـة البديلـة وإعـادة إعمـار قطـاع الكهربـاء لتحسـين سـاعات التـزوّد بالطاقـة.

تداعيات مصرية

يتسـم الاقتصـاد المصـري بزيـادة نسـبة مسـاهمة مصـادر الدخـل الخارجيـة بـه والتـي تتأثـر باسـتقرار الإقليـم. تتضمـن هـذه المصـادر إيـرادات قنـاة السـويس، التـي تصـل إلـى حوالـي 10 مليـارات دولار سـنويًا، والسـياحة التـي تسـهم بمـا يتـراوح بيـن 13 و14 مليـار دولار سـنويًا، وتشـكل نحـو 8.3% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي وفقًـا لبيانـات عـام 2023. إضافـة إلـى ذلـك، تشـكل تحـويلات المصرييـن العامليـن فـي الخـارج، والتـي تبلـغ حوالـي 30 مليـار دولار سـنويًا، مصـدرًا رئيسـيًا لدخـل الدولـة. وأثـرت حـرب غـزة فـي كل هـذه المصـادر، ممـا أدى إلـى تذبذبهـا وانخفاضهـا بشـكل حـاد.

علـى مسـتوى قنـاة السـويس، ووفقًـا لإدارة معلومـات الطاقـة الأمريكيـة، ارتفعـت شـحنات النفـط الخـام والوقـود العالميـة عبـر طريـق رأس الرجـاء الصالـح بنسـبة 47% منـذ بـدء الهجمـات الحوثيـة علـى السـفن فـي البحـر الأحمـر. هـذا التحـول إلـى طريـق أطـول لتجنـب الهجمـات قـد رفـع تكاليـف الشـحن، حيـث كان حوالـي 12% مـن حركـة الشـحن العالميـة يمـر عبـر البحـر الأحمـر وقنـاة السـويس فـي السـابق. وأظهـرت بيانـات تتبـع السـفن مـن "فورتكسـا" أن حوالـي 8.7 ملاييـن برميـل مـن النفـط الخـام والمنتجـات المكـررة كانـت تمـر عبـر طريـق رأس الرجـاء الصالـح يوميًـا خلال الأشـهر الخمسـة الأولـى مـن 2024، مقارنـة بمتوسـط 5.9 ملاييـن برميـل فـي 2023. وشـحنت السـعودية والعـراق النفـط إلـى أوروبـا عبـر رأس الرجـاء الصالـح بـدلًا مـن البحـر الأحمـر وقنـاة السـويس؛ ممـا أسـهم فـي زيـادة عـدد السـفن المـارة عبـر هـذا الطريـق بنسـبة 15%.

عرقلـت أيضًـا حـرب غـزة الخطـط المصريـة لزيـادة أعـداد السـائحين للوصـول إلـى 18 مليـون سـائح فـي عـام 2024، حيـث بلغـت إيـرادات السـياحة فـي مصـر للأشـهر السـتة الأولـى مـن عـام 2024 حوالـي 6.6 مليـارات دولار أمريكـي. وإذا اسـتمرت الإيـرادات علـى

هـذا المنـوال، فمـن المتوقـع أن تحقـق مصـر إيـرادات سـياحية تقـارب 13 مليـار دولار أمريكـي بحلـول نهايـة العـام، حيـث أعاقـت الاضطرابـات الجيوسياسـية الأخيـرة في المنطقـة الجهـود المصرية لزيـادة إيـرادات القطـاع السـياحي من متوسـطه التاريخي البالـغ 12 مليـار دولار إلى المسـتهدف الـذي وضعتـه الدولـة بزيادة الإيـرادات إلـى 30 مليـار دولار خلال السـنوات الـثلاث المقبلـة.

انخفاض النمو بالمنطقة

بالنظـر إلـى أداء الناتـج المحلـي الإجمالـي لمجموعـة مـن الـدول العربيـة كمصـر والإمـارات وتونـس والأردن والسـعودية، فقـد شـهدت معظـمُ تلـك الاقتصـادات انخفاضًـا فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي الربـع الثالـث مـن عـام 2023، وكـذا فـي الربعيـن الأول والثانـي مـن عـام 2024 متأثـرة بحالـة عـدم الاسـتقرار الاقتصادي بالمنطقـة وحـرب غـزة والتصعيـد بيـن إيـران وإسـرائيل والحوثييـن باليمـن.

ويعـد نمـو الاقتصـاد السـعودي الأكثـر تأثـرًا، حيـث انكمـش فـي الربـع الثالـث مـن عـام 2023 بنسـبة 3.2%، واسـتمر هـذا الانخفـاض فـي الربـع الرابـع مـن عـام 2023 بنسـبة 4.3%-. وعلـى الرغـم مـن تحسـن الأداء فـي الربعيـن التالييـن، فإنـه اسـتمر فـي الانخفـاض محققًـا انخفاضًـا بنسـبة 1.7% و0.3% فـي الربعيـن الأول والثانـي مـن عـام 2024 علـى التوالـي.

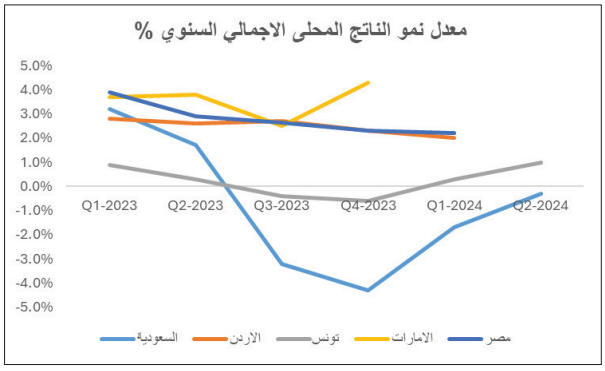

إعداد الباحث بناء علي بيانات منصة تريدنج ايكينومكس

تظـل للحـرب الإسـرائيلية تأثيـرات اقتصاديـة عميقـة علـى دول المنطقـة تتجـاوز حـدود إسـرائيل وفلسـطين مـن خلال الأضـرار المباشـرة الناتجـة عـن النـزاع، أو غيـر المباشـرة كالاضطرابـات في التجـارة والزيـادة في تكاليـف السـلع الأساسـية؛ الأمـر الـذي يعـوق النمـو الاقتصـادي ويزيـد مـن التحديـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة فـي الـدول المجـاورة. ويتطلـب ذلـك تعاونًـا دوليًـا واسـتراتيجيات فعّالـة لتخفيـف الآثـار الاقتصاديـة فـي المجتمعـات المتأثـرة، والأهـم وقـف الحـرب فـي غـزة كونـه يكبـح تلـك التداعيـات الاقتصاديـة المتصاعـدة فـي المنطقـة.

عوائق الإغاثة الدولية والأممية لسكان قطاع غزة

تلعب منظمات الإغاثة الأممية والدولية دورًا أساسيًا في حرب غزة، من خلال توفير المساعدات الإنسانية كالغذاء والمياه والملجأ والرعاية الصحية للمتضررين من الحرب، كما تعمل على تنسيق الجهود الإنسانية بين الحكومات، والمنظمات المحلية والدولية، لتجنب الازدواجية وضمان توزيع المواد الإغاثية بشكل فعّال. في الوقت نفسه، تقدم تلك المنظمات الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من الصراع، خاصة الأطفال والنساء، في ظل المجازر الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في القطاع. من جانب آخر، قامت المنظمات الإغاثية بالتوثيق والرصد للأوضاع الإنسانية وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية في حرب غزة لتقديم تقارير إلى المجتمع الدولي، بل والخروج للعالم لشرح بشاعة المأساة الإنسانية التي يتعرض لها الفلسطينيون عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

د. نهى بكر
عضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حملات تشويه

ومنذ بدء الحرب في السابع من أكتوبر الماضي، توجد العديد من المنظمات الإغاثية والأممية في قطاع غزة، من أبرزها: وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والمنوط بها تقديم خدمات تعليمية وصحية وإغاثية للفلسطينيين. إلا أن الأونروا تعرضت إلى حملات تشويه ومزاعم إسرائيلية بحق 12 موظفًا يعملون بالوكالة؛ مما دفع 18 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي لتعليق تمويل الوكالة. لكن بعض تلك الجهات والدول تراجعت عن قراراتها وأفرجت عن تمويلات الأونروا، عقب تحقيقات أممية أثبتت عدم صحة تلك المزاعم. وقال فيليب لازاريني، المفوض العام لـ"الأونروا": إن إسرائيل تشتري إعلانات على منصة جوجل لـ"التشهير بالوكالة، ومنع التبرع لها.

لم تسلم المنظمات الإغاثية الأخرى من الضغوطات الإسرائيلية، مثل الهلال الأحمر الفلسطيني، الذي يقدم خدمات الطوارئ الطبية والمساعدات الإنسانية للسكان المتضررين في قطاع غزة، حيث صرح مدير مرفق إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني أحمد جبريل بأن مداهمة قوات الاحتلال الإسرائيلي للمستشفيات والنقاط الطبية ومراكز الإسعاف يعرقل تقديم الخدمة الطبية، ويحول دون وصول المصابين للمستشفيات، وهو أمر مخالف للقوانين والأعراف الدولية.

تعمل أيضًا منظمة "أنقذوا الطفولة" (Save the Children) على تقديم الدعم للأطفال المتضررين من النزاع، بما في ذلك التعليم والرعاية النفسية. وأشارت المنظمة بعد ثلاثة أسابيع فقط من بدء الحرب إلى أن إسرائيل قتلت أكثر من 3 آلاف طفل في غزة، بما يتجاوز العدد السنوي للأطفال الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة على مستوى العالم في الأعوام الأربعة الماضية. كذلك، تقدم منظمة "كاريتاس" (Caritas) مساعدات إنسانية للفلسطينيين في غزة، بما في ذلك المأوى والغذاء والرعاية الصحية، فيما تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) على دعم عمليات الإغاثة والإصلاح للمرافق الصحية المتضررة.

تحديات معقدة

وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها المنظمات الإغاثية في الأزمة الإنسانية في حرب غزة، لكنها واجهت العديد من العوائق من قبل الجانب الإسرائيلي، مما حدّ من قدرة مساعداتها الإنسانية على التخفيف من مأساة القطاع. من أبرز هذه التحديات الظروف الأمنية المتوترة، حيث أدى القصف الإسرائيلي المتواصل إلى تفاقم الوضع الأمني، مما جعل من الصعب على فرق الإغاثة الوصول إلى المناطق المتضررة وتقديم المساعدات.

يُضاف إلى ذلك، استهداف إسرائيل لعمال موظفي الإغاثة. ففي نهاية شهر إبريل الماضي، أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن ما لا يقل عن 196 من العاملين في المجال الإنساني قُتلوا، مما أسفر عنه تعليق بعض منظمات الإغاثة لأنشطتها الإنسانية، كما نتج عن ذلك أيضًا تحذير الأمم المتحدة من مجاعة وشيكة في القطاع، بل إنها أعلنت أنه "من غير المقبول وغير المبرر ألا تعمل إجراءات الجيش الإسرائيلي الرامية على تجنب إلحاق الأذى بموظفي الإغاثة كما ينبغي".

من جانب آخر، عملت قوات الاحتلال الإسرائيلي على تدمير البنية التحتية في قطاع غزة؛ حيث أدى القصف إلى تدمير

المرافـق الحيويـة مثـل المستشـفيات والمـدارس وطـرق النقـل، ممـا أعـاق عمليـات الإغاثـة وأسـهم فـي نقـص المـوارد الأساسـية وتوفيـر الخدمـات. يضـاف إلـى ذلـك منـع إسـرائيل دخـول الوقـود إلـى قطـاع غـزة، وهـو مـا أسـفر عـن عـدم إمكانيـة تشـغيل المستشـفيات ونقـل الجرحـى، وتوصيـل مـواد الإغاثـة.

واجهـت أيضًـا المنظمـات الإغاثيـة قيـودًا عديـدة فـي التنقـل داخـل قطـاع غـزة، نتيجـة للحواجـز العسـكرية، وسـيطرة الجانـب الإسـرائيلي دون حـق علـى المعابـر، مخالفًـا بذلـك كل قواعـد الشـرعية الدوليـة؛ ممـا أثـر علـى القـدرة علـى توزيـع المسـاعدات، حيـث تعمـدت إسـرائيل عرقلـة دخولهـا مـن معبـر رفـح، علـى الرغـم مـن أن القانـون الإنسـاني الدولـي يطلـب مـن أطـراف النـزاع السـماح بتوزيـع المسـاعدات.

وتفاقمـت أزمـات المنظمـات الإغاثيـة فـي ظـل الكثافـة السـكانية العاليـة فـي قطـاع غـزة، والتـي تصـل إلـى 468 نسـمة لـكل كـم2، فقطـاع غـزة الـذي يضـم 2.3 مليـون نسـمة يعـد واحـدًا مـن أكثـر المناطـق السـكنية ازدحامًـا فـي العالـم؛ ممـا أدى إلـى الضغـط علـى المـوارد المحـدودة، وتفاقـم الحالـة الإنسـانية الحرجـة فـي القطـاع.

وفـي ظـل تلـك الظـروف المُعيقـة للإغاثـة الدوليـة والأمميـة فـي غـزة، تراجـع عمـل المتطوعيـن والعامليـن فـي المجـال الإغاثـي بقطـاع غـزة، بسـبب المخاطـر المحدقـة بهـم وإمكانيـة اسـتهدافهم مـن قبـل قـوات الاحـتلال الإسـرائيلي، ولـم يعـد أمامهـم سـوى الحديـث علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي عـن حجـم المأسـاة الإنسـانية فـي قطـاع غـزة، وعـدم قدرتهـم علـى القيـام بالـدور الإنسـاني المنـوط بهـم.

توظيفات الذكاء الاصطناعي في مجازر إسرائيل في غـــزة

على مدى عام من حرب غزة، استخدمت حركة "حماس" الأنفاق للتهرب من أنظمة الاتصالات الإسرائيلية، والطائرات التجارية بدون طيار لإرباك الدفاعات الاستراتيجية، والقيام بعمليات المراقبة وإسقاط القنابل اليدوية على الدفاعات الإسرائيلية وأبراج الاتصالات، ووسائل التواصل الاجتماعي لكسب التعاطف العالمي. ورغم ذلك، فإن تلك الاستخدامات لم تُكسب "حماس" ميزات عسكرية حاسمة في حربها ضد إسرائيل، كما أنها لم تتناسب مع أشكال عدة من توظيف إسرائيل لأدوات تكنولوجية وأنظمة ذكاء اصطناعي أكثر تقدمًا.

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حدود التوظيف

استخدم الجيش الإسرائيلي في أعماله العسكرية في غزة عدة أدوات رقمية وتقنيات تكنولوجية وأنظمة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يمكن الوقوف على أبرز ملامحه من خلال النقاط التالية:

- **التطبيقات الذكية:** من الأمثلة على توظيف تلك التطبيقات استحداث تطبيق للهواتف الذكية كي يستخدمه الجنود الإسرائيليون في الميدان بهدف اكتشاف الطائرات بدون طيار بالنقر على شبكته، فتُعرض مخرجاته على القادة مباشرة ضمانًا لسرعة نشر نتائجه. واتجهت جامعة تل أبيب ووزارة الدفاع إلى استحداث التطبيق وتطويره سعيًا من جانبهما للتغلب على التحديات الميدانية من ناحية، ولتعزيز القدرة على مجابهة الأفخاخ المتفجرة واعتراض الطائرات بدون طيار وإضافة قدرات الرؤية الليلية إلى كاميرات الهواتف المحمولة وغير ذلك من ناحية ثانية.

- **التحكم في الاتصالات:** تكررت المرات التي تمكنت فيها إسرائيل من فرض انقطاع شبه كامل للاتصالات في غزة، كتلك التي حدثت في 27 أكتوبر 2023 على سبيل المثال ولمدة 34 ساعة تقريبًا، ما حال دون وصول سيارات الإسعاف إلى الجرحى ودون تواصل الفلسطينيين المصابين في غزة مع سيارات الإسعاف، ودون تواصل الأطقم الطبية بمراكز الإرسال الخاصة بهم. وبسبب الأضرار والنزوح وانقطاع الكهرباء والإنترنت، انخفض الاتصال بالإنترنت في غزة إلى 15٪ عن المعدل النموذجي.

- **أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة وشبه المستقلة:** تعددت أشكال توظيف الجيش الإسرائيلي للطائرات الرباعية المروحية التي يتم التحكم فيها عن بعد والمجهزة بمدافع رشاشة وصواريخ لمراقبة واستهداف المدنيين في الخيام والمدارس والمستشفيات والمناطق السكنية. وأفاد سكان مخيم النصيرات للاجئين في غزة بأن بعض الطائرات بدون طيار بثّت أصوات بكاء أطفال ونساء من أجل إغراء الفلسطينيين واستهدافهم. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل على مدى السنوات القليلة الماضية استخدمت طائرات بدون طيار انتحارية وقناصة روبوتية آلية وأبراجًا تعمل بالذكاء الاصطناعي بهدف إنشاء مناطق قتل آلية على طول حدود غزة.

- **أنظمة التعرف على الوجوه والمراقبة البيومترية:** وفقًا لصحيفة "نيويورك تايمز"، استخدم الجيش الإسرائيلي نظام التعرف الموسع على الوجوه في غزة بغرض المراقبة الجماعية وجمع وفهرسة وجوه الفلسطينيين دون علمهم أو موافقتهم باستخدام تكنولوجيا شركة "كورسايت" (Corsight) الإسرائيلية ومقرها الرئيسي في تل أبيب، بجانب (Google Photos) لاختيار الوجوه من الحشود وحتى من لقطات الطائرات بدون طيار. بيد أن تقنية "كورسايت" واجهت صعوبات تقنية في ظل عدم وضوح وتراجع جودة الصور الملتقطة من ناحية، وإصابة وجوه بعض الأشخاص المستهدفين من ناحية ثانية، بجانب الأخطاء المتكررة عند تصنيف المدنيين على أنهم مقاتلون تابعون لحركة "حماس" من ناحية ثالثة.

- **أنظمة توليد الأهداف الآلية:** استخدمت إسرائيل أنظمة استهداف عدة منها (The Gospel) الذي استُخدم لإعداد قوائم بالمباني والأهداف الهيكلية الأخرى التي يجب مهاجمتها، ونظام (Where is Daddy?) المُصمم لتحديد الوقت الذي يكون فيه هدف ما في موقع محدد حتى يمكن مهاجمته، ونظام (Lavender) لتوليد أهداف بشرية فردية ووضع تصنيفات لسكان غزة بحسب الاشتباه في انتمائهم إلى الفصائل الفلسطينية المسلحة بهدف وضعهم ضمن الأهداف العسكرية. ومن الجدير بالذكر أن النظام الأخير كان لديه معدل خطأ بنسبة 10٪، ورغم ذلك حصل الجيش الإسرائيلي على موافقة شاملة لتبني قوائم القتل الخاصة به تلقائيًا؛ كما لو كان قرارًا بشريًا دون التحقق بشكل كامل أو مستقل من دقة مخرجاته أو مصادر بياناته الاستخباراتية.

ووفقًا لصحيفة "الجارديان البريطانية"، استخدم الجيش الإسرائيلي أيضًا نظامًا مدعومًا بالذكاء الاصطناعي يُعرف باسم (Habsora) بهدف إنتاج الأهداف بوتيرة سريعة والاستخراج السريع والتلقائي للمعلومات الاستخباراتية. وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش الإسرائيلي تمكن في السنوات الأخيرة من بناء قاعدة بيانات لما يتراوح بين 30-40 ألفًا من المشتبه

بهم، وأن أنظمة مثل (Habsora) قد لعبت دورًا حاسمًا في بناء قوائم الأفراد المسموح باغتيالهم، وأن إحدى حملات القصف الإسرائيلية على غزة استخدمت قاعدة بيانات مدعومة بالذكاء الاصطناعي حددت في مرحلة ما 37 ألف هدف محتمل بناءً على ارتباطهم الظاهري بحركة "حماس"، وأن قسم "الاستهداف" قد استُحدث في الجيش الإسرائيلي لمجابهة مشكلة الأنفاق، وأنه استخدم بالفعل أنظمة مثل (Habsora) لتحديد موقع بعض المستهدفين ومهاجمتهم.

- **تقنيات التتبع:** وفقًا لصحيفة "نيويورك تايمز"، اعتمدت أدوات مراقبة الإجلاء التي استخدمها الجيش الإسرائيلي على بيانات مواقع الهواتف الخلوية لمراقبة إجلاء الفلسطينيين من منازلهم شمال وادي غزة، بل ومراقبة حركة الأشخاص في غزة عمومًا. ففي أكتوبر 2023، وفي مقر القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي في مدينة بئر السبع، وُجدت شاشات كبيرة عليها خريطة لغزة مُقسّمة إلى 620 قسمًا كل منها مُلّون حسب درجة إخلاء السكان. وتضمنت الخريطة أيضًا تسميات للمستشفيات والمساجد والملاجئ وغيرها من المباني. إذ تُستخدم مثلثات أبراج الهواتف المحمولة وبيانات مراقبة أخرى لتوفير عرض مباشر لحركات سكان غزة، وهي المعلومات التي استُخدمت لتوضيح الإجراءات التي يمكن للجيش اتخاذها في أماكن معينة وأنواع الأسلحة المستخدمة.

ويزيد استخدام بيانات مثلثات أبراج الهواتف الخلوية للوقوف على أماكن المدنيين لتحديد القرار العسكري الأمثل من مخاطر إلحاق الأضرار بهم، لأن تلك الأبراج لا تقدم معلومات دقيقة حول المكان الدقيق للأجهزة المحمولة، وبالتالي للأشخاص الذين يحملونها. وقد تفاقم عدم الدقة بسبب نقص الكهرباء لشحن الهواتف بعد أن قطعت إسرائيل جميع خطوط الكهرباء إلى غزة، وتوقفت محطة الطاقة الوحيدة في غزة عن العمل بسبب الحصار المفروض على واردات الوقود والأضرار الهائلة التي لحقت بالبنية التحتية.

- **توليد البيانات الضخمة:** في ظل كثافة شبكة الاستخبارات الإسرائيلية، تمكنت الطائرات المأهولة وغير المأهولة من إنتاج كميات هائلة من الاستخبارات الإلكترونية والاتصالات وإحكام عمليات المراقبة. كما تشمل أشكالٌ أخرى من جمع المعلومات الاستخباراتية التصوير من الأقمار الصناعية، جنبًا إلى جنب مع أرشيفات البيانات الفلسطينية. ومن ثم تحتم فرز البيانات الخام من الكاميرات والرادارات وبيانات الهواتف وأجهزة الاستشعار الأخرى. ولتقليل عدد المحللين البشريين وتجنب الأخطاء المحتملة، شاركت أنظمة الذكاء الاصطناعي ونماذج التعلم الآلي في التعرف على الأنماط لتحديد المعلومات المحتملة ذات الصلة من المصادر الخام، بما في ذلك الأشخاص أو الأشياء ذات الأهمية، أو تحركات المركبات، أو حتى إطلاق الصواريخ. وعادةً ما تُترجم المعلومات إلى تنسيقات مشتركة يمكن دمجها لتقديم رؤية عسكرية شاملة.

ورغم أن فلترة المعلومات الاستخباراتية تُمكّن من معالجة كميات أكبر بكثير من البيانات مقارنة بالمحلل البشري، فمن المرجح أن يُظهر النموذج تحيزات من أنشأه ودربه واختبره، مما يقوض المعلومات الاستخباراتية والقدرة على استخدامها في المراحل المستقبلية. ومع ذلك، لم يكن هناك أي مؤشر على تصحيح أيٍّ من النماذج الإسرائيلية أثناء استخدامها التشغيلي رغم ارتفاع معدل الخطأ في بعضها إلى 10٪، مما قد يسفر عن استهداف عشوائي للمدنيين.

ختامًا، يمكن القول إن تقنيات التتبع بجانب أنظمة الاستهداف الإسرائيلية قد ساهمت في أتمتة المذابح الجماعية، وتحويل الحرب إلى درجة من درجات "الحرب المعززة بالذكاء الاصطناعي"، وسط مخاوف عالمية من أن تصبح قرارات الحياة والموت مرتبطة بحسابات تجريها الخوارزميات. ولهذا السبب، اتهمت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الجيش الإسرائيلي بتعريض المدنيين في قطاع غزة للخطر على خلفية استخدامه عددًا من تقنيات المراقبة والذكاء الاصطناعي بجانب أدوات رقمية أخرى، لتحديد أهدافه العسكرية المحتملة في قطاع غزة. كما ندّد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة باستخدام إسرائيل أسلحة متفجرة ذات أثر واسع النطاق في مناطق غزة المأهولة، واستخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات العسكرية، مشيرًا إلى أن ذلك قد يسهم في جرائم دولية.

تغيرات الوعي العالمي بقضية فلسطين خلال حرب غزة

شهد الوعي العالمي بالقضية الفلسطينية تغيرات ملحوظة على مدى عام من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، حيث تصاعدت الاحتجاجات العامة في العديد من الدول والمجتمعات للمطالبة بوقف الحرب ومحاسبة قادة إسرائيل على جرائم الإبادة الجماعية، كما تزايدت الضغوط على إسرائيل من قبل المؤسسات القانونية الدولية، مثل: محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية. وقد أدت تلك الضغوط إلى تغير نسبي في مواقف بعض الحكومات الغربية من الحرب، فضلًا عن تغير طريقة فهم العالم للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وآثاره الإنسانية. ويمكن طرح أبرز التغيرات التي عرفها الرأي العام العالمي خلال حرب غزة فيما يلي.

د. نهى بكر
عضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

- **احتجاجات عالمية:** شهدت المدن الكبرى في العالم مظاهرات لدعم حقوق الفلسطينيين والمطالبة بإنهاء الاحتلال ووقف المجازر الجماعية بحق سكان غزة. ساعدت تلك المظاهرات في زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية في الدول الغربية، وأثرت في النقاشات العامة، كما لعبت منصات التواصل الاجتماعي دورًا رئيسيًا في نشر الوعي ونقل المعلومات حول الوضع في غزة، من خلال تناقل الفيديوهات والصور حول المأساة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون؛ مما أتاح للأصوات المختلفة التعبير عن تضامنها مع القضية الفلسطينية.

- **تصاعد صوت الطلاب:** أسهم الطلاب خاصة في الجامعات الغربية في نشر الوعي العالمي حول الوضع في غزة، من خلال تنظيم احتجاجات وفاعليات وندوات للتنديد بالحرب على غزة. واستغل الطلاب منصات مثل إكس، وإنستجرام، وفيسبوك، لزيادة الوعي بالأحداث في غزة مما كان له تأثير فعال في الرأي العام العالمي. كما برزت تحالفات طلابية عابرة للحدود لدعم القضية الفلسطينية وتنظيم احتجاجات متزامنة في عدة دول؛ مما عكس حالة التضامن الدولي. وطالبت الاحتجاجات الطلابية -التي واجهت قمعًا أمنيًا- إدارات الجامعات بإيقاف التعاون مع إسرائيل ودعم حقوق الفلسطينيين.

- **تضامن الفنانين والمشاهير**: دعم عدد كبير من نجوم هوليوود والشخصيات العامة القضية الفلسطينية عبر المشاركة في الاحتجاجات أو التوقيع على بيانات تطالب بوقف الحرب. وكان أكثر من ألفي فنان حول العالم أصدروا بيانًا خلال الحرب اتهموا فيه الحكومات بمساعدة إسرائيل على ارتكاب جرائم حرب في غزة، وطالبوا بإنهاء الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل. ومن بين هؤلاء الفنانين تيلدا سوينتون، تشارلز دانس، ستيف كوغان، بيتر مولان، ماكسين بيك، ميريام مارغوليس. كما جمع النجم

العالمي مارك رافالو، صاحب شخصية "الرجل الأخضر" في سلسلة "مارفل" لأفلام الأبطال الخارقين، مليوني توقيع على عريضة تُطالب بفرض عقوبات دولية على الاحتلال الإسرائيلي بسبب الحرب في غزة، مشيرًا إلى أن فرض العقوبات كان سببًا في تحرير جنوب أفريقيا. أما النجمة سوزان ساراندون، الحائزة على جائزة أوسكار عام 1995، فقد قالت على حسابها الرسمي في منصة إكس (تويتر سابقا): "أتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه التطهير العرقي والترهيب على أيدي الحكومة الإسرائيلية ومنظمات المستوطنين اليهود".

- **تضامن الموظفين الأمميين:** خرج العاملون الأمميون في قطاع غزة على وسائل الإعلام العالمية ليشرحوا بشاعة الوضع الإنساني، وانعدام الموارد، وحثوا المجتمع الدولي على إيقاف المأساة الإنسانية في غزة، كما ذكرت الأمم المتحدة أن المخاطر التي يتعرض لها العاملون في

المجال الإنساني بقطاع غزة لا تُحتمل، وحثت إسرائيل على زيادة التنسيق الفعال مع منظمات الإغاثة وتسهيل إيصال المساعدات. وقال مسئول صندوق الأمم المتحدة للسكان: "أشعر بالرعب إزاء وضع مليون امرأة وفتاة في غزة الآن، خاصة 180 سيدة يلدن كل يوم في ظروف غير إنسانية لا يمكن تصورها".

- **تحرك قانوني دولي:** بدأت منظمات حقوق الإنسان والدول رفع دعاوى قضائية أمام محكمتي العدل الدولية، والجنائية الدولية؛ مما عزز الوعي حول الانتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية. فقد قالت محكمة العدل الدولية في يوليو 2024: إن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تنتهك القانون الدولي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها محكمة العدل الدولية موقفًا بشأن ما إذا كان "الاحتلال المستمر منذ 57 عامًا غير قانوني". ورغم أن هذا الرأي استشاري فإنه له تأثير أكبر على الرأي الدولي فيما يتعلق بعدم مشروعية بناء إسرائيل للمستوطنات. أما المحكمة الجنائية الدولية المختصة بجرائم الحرب، والقتل الجماعي، فقد أعلنت أنها تسعى لإصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت. إضافة إلى طلب إصدار مذكرات اعتقال بحق ثلاثة من قادة حركة حماس (يحيى السنوار زعيم الحركة، محمد الضيف قائد كتائب القسام، إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي، الذي تم اغتياله لاحقًا في 31 يوليو 2024 في إيران). وأكدت المحكمة أن طرفي الصراع يتحملان مسئولية جنائية عن جرائم الحرب التي حدثت منذ السابع من أكتوبر. وأثارت هذه الخطوات غضبًا واسعًا داخل إسرائيل مع وصف نتنياهو للقرار بأنه "فضيحة"، معتبرًا أن طلب الجنائية الدولية لن يوقفَ إسرائيل عن حربها في غزة. أما حماس، فقد انتقدت مذكرات الاعتقال بحق قادتها، واصفةً إياها بأنها تساوي بين الضحية والجلاد.

- **ضغط إعلامي دولي:** زادت وسائل الإعلام الدولية من تغطياتها للأحداث في غزة؛ مما أتاح للمشاهدين فرصة للتفاعل مع الوضع الإنساني والحقوقي هناك، وبالتالي شهدت القضية الفلسطينية بروزًا أكبر في الأجندة الإعلامية العالمية، بما فرض ضغوطات على الحكومات، وغيّر من موقف بعضها؛ حيث بدأت بعض الدول مراجعة علاقاتها مع إسرائيل، وتعزيز دعوات التوصل إلى حلٍّ سلمي عادل للقضية الفلسطينية.

في الأخير، برغم زيادة وعي الرأي العام العالمي بالقضية الفلسطينية خلال عام من حرب غزة، لا تزال هناك عدة تحديات تحول دون تحوّله إلى إجراءات فاعلة لوقف المجازر بحق الفلسطينيين، ولا سيما في ظل الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وعدم توافق الآراء بين الدول الكبرى على الضغط على تل أبيب لإنهاء الحرب.

عام على حـــرب غـــزة.. آثـــار متفاقمـــة

يمر عام على واحدة من أكثر الحروب دموية وتأثيرًا في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ارتكبت فيها قوات الاحتلال ما يزيد على 3500 مجزرة استخدمت فيها أكثر من 82 ألف طن متفجرات، مسفرة عن ما يربو على 41 ألف شهيد فلسطيني، 69% منهم من النساء والأطفال، وقرابة 100 ألف جريح، وما يزيد على 2 مليون نازح في قطاع غزة، هذا بخلاف ما يزيد على 1600 قتيل إسرائيلي، و255 رهينة إسرائيلية، منهم 101 ما زالوا محتجزين بغزة. وفيما يلي نلقي الضوء على أبرز تقديرات آثار الهجمات على قطاع غزة.

هبة زين
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المدة الزمنية للحروب السابقة على قطاع غزة (يوم)

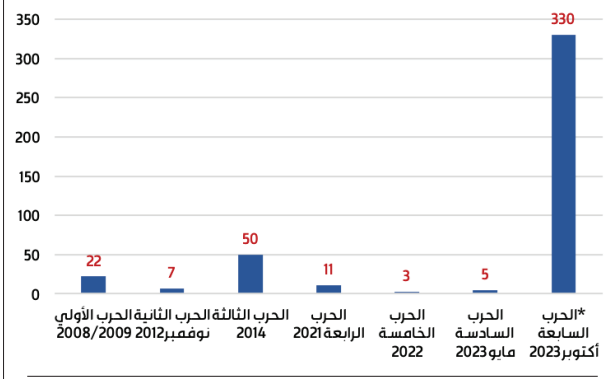

*عدد الأيام حتى يوم 31 أغسطس 2024 وما زالت الحرب مستمرة

تقديرات أعداد القتلى والمصابين الفلسطينيين خلال الحروب السبعة على قطاع غزة

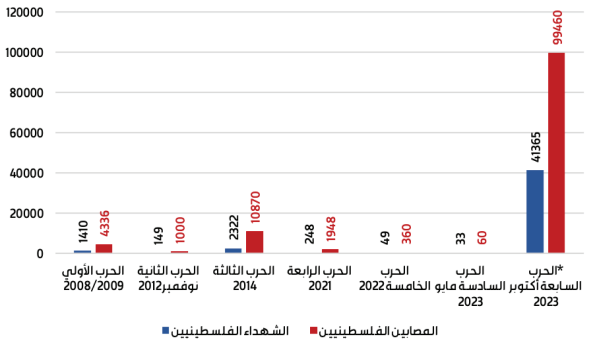

* الأعداد حتى يوم 31 أغسطس 2024

خريطة الشهداء الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

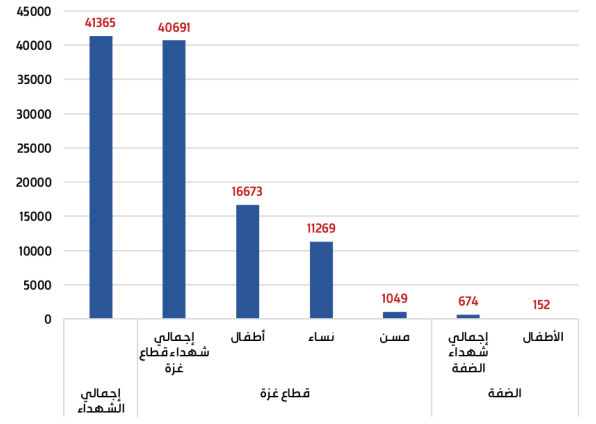

توزيع عدد من الشهداء الفلسطينيين وفقًا للوظيفة منذ 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

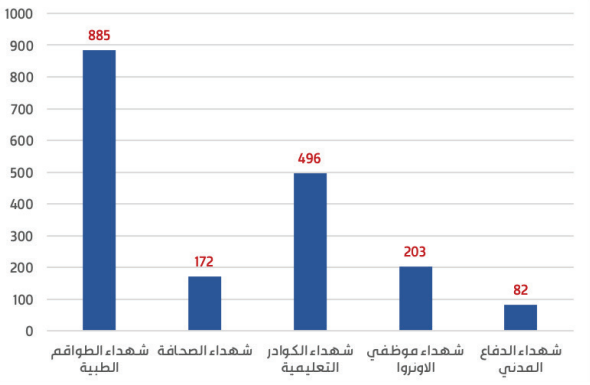

توزيع عدد من الشهداء الفلسطينيين وفقًا لظروف الوفاة منذ 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

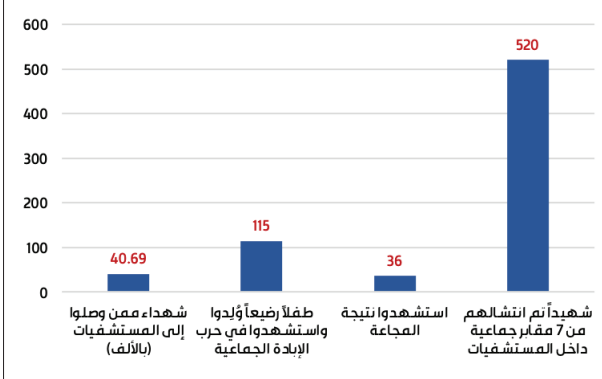

تقديرات المفقودين بأراضي القطاع والضفة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

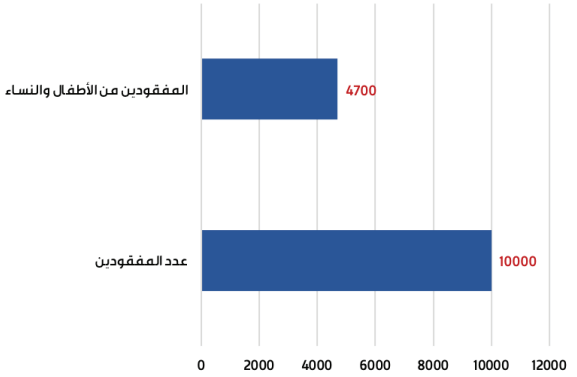

تقديرات أعداد الجرحى بأراضي القطاع والضفة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

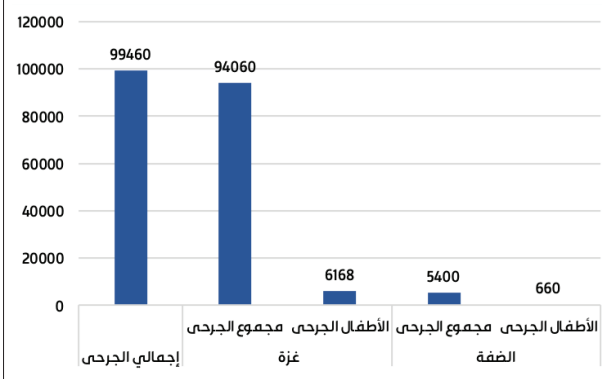

تقديرات حول الأوضاع المعيشية لبعض الأطفال والنساء والمرضى خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

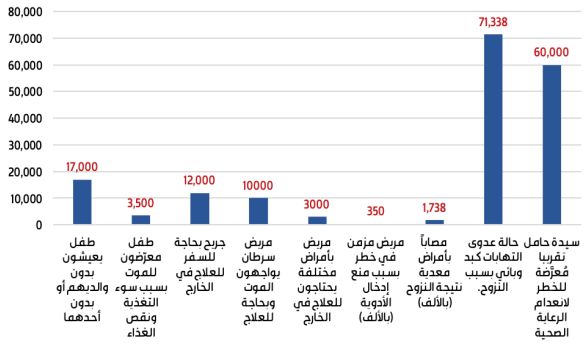

تقديرات حالات الاعتقال والأسر بأراضي القطاع والضفة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

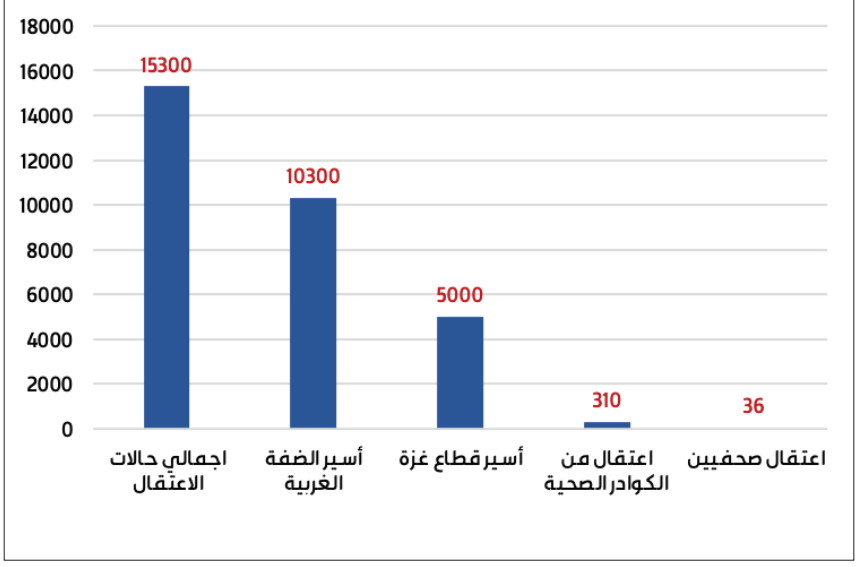

تقديرات الوحدات السكنية المتضررة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

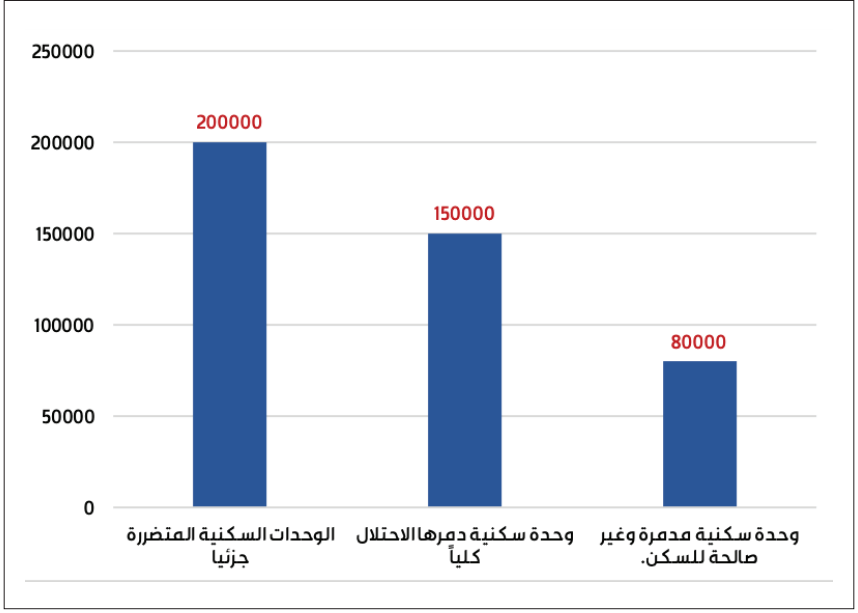

تقديرات المباني الإدارية والخدمية المتضررة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 31 أغسطس 2024

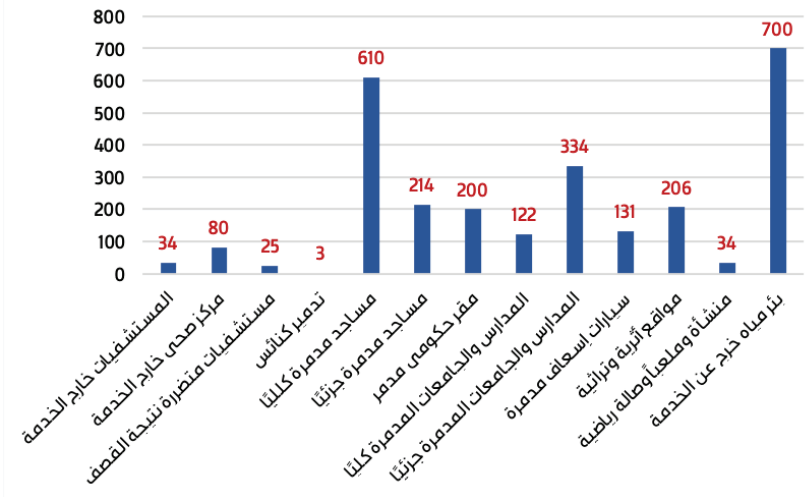

تقديرات المباني المدمرة وفقًا للمحافظة حتى يوليو 2024، وفقًا لـUNitar

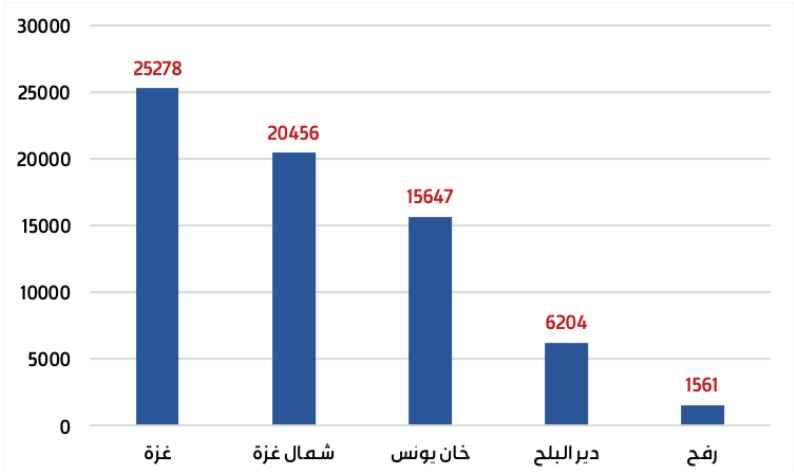

التوزيع النسبي لمساحات الأراضي الزراعية المدمرة حتى 27 أغسطس 2024 وفقًا لـUNitar (%)

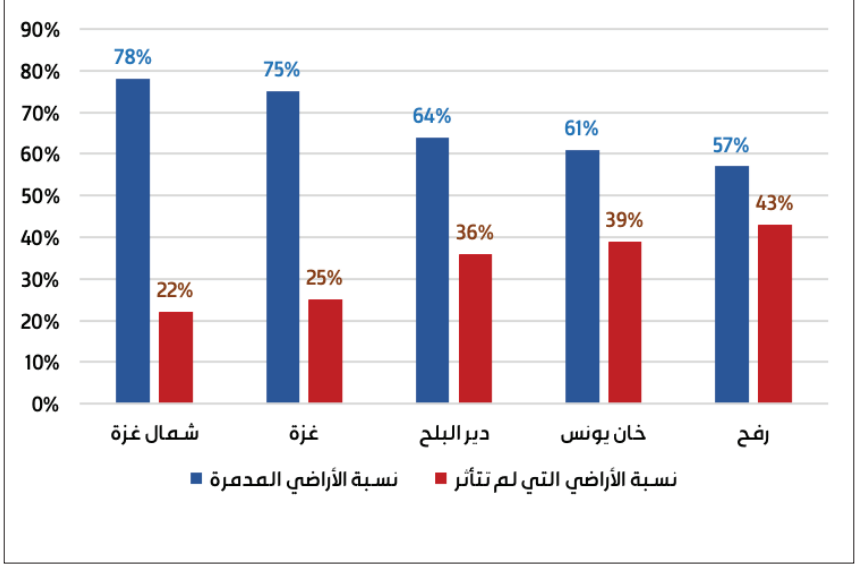

عدد صافرات الإنذار التي تم إطلاقها بالمستوطنات الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023 وحتى 31 أغسطس وفقًا لمركز INSS

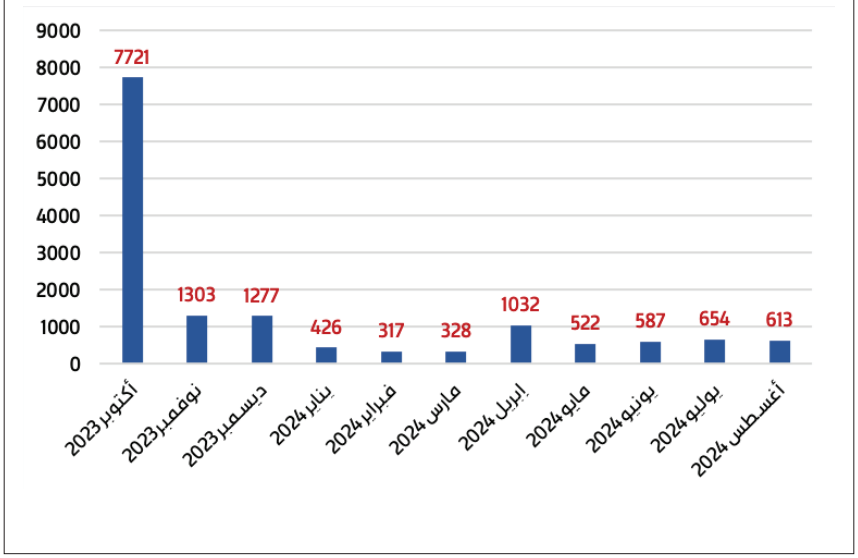

تقديرات المباني المدمرة وفقًا للأحياء حتى يوليو 2024، وفقًا لـUNitar

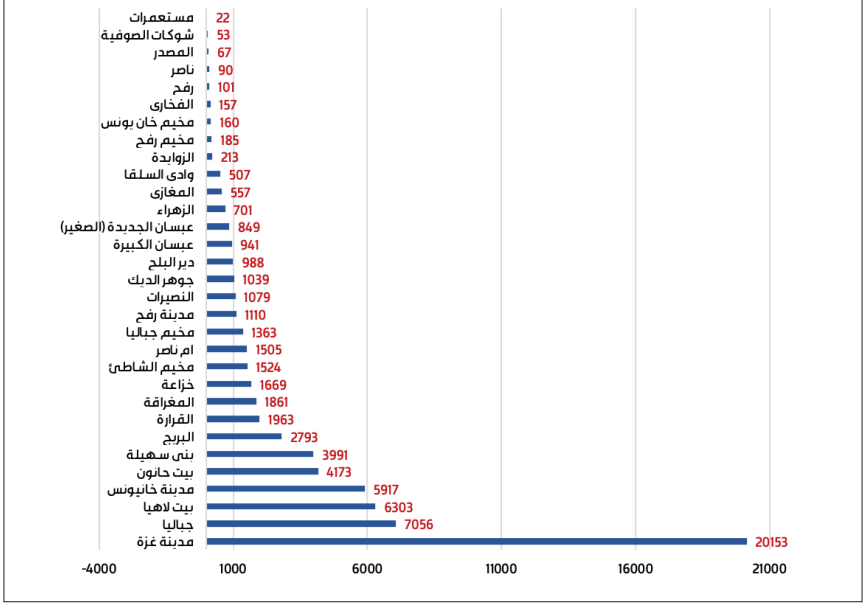

مساحات الأراضي الزراعية المدمرة حتى 27 أغسطس 2024 وفقًا لـUNitar (كم²)

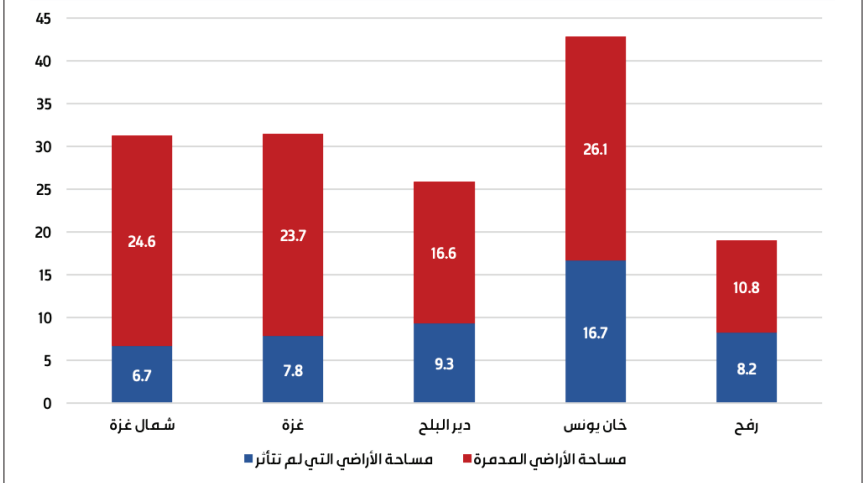

توزيع الصواريخ الموجهة لإسرائيل وفقًا لجهة الإطلاق

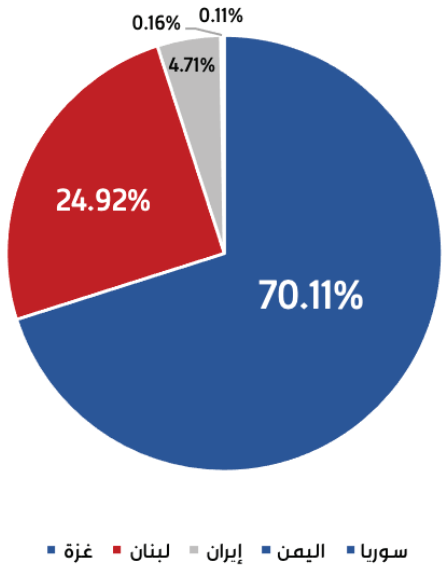

تقدير أبرز الخسائر الإسرائيلية جراء الحرب وفقًا لتقديرات مركز INSS

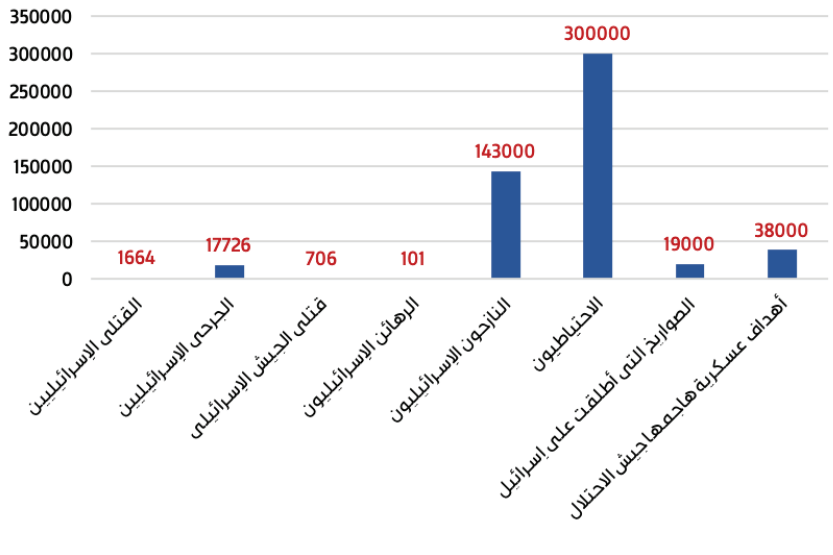

أعداد الرهائن الإسرائيليين المحتجزين منذ بداية أحداث "طوفان الأقصى" حتى 4 سبتمبر 2024

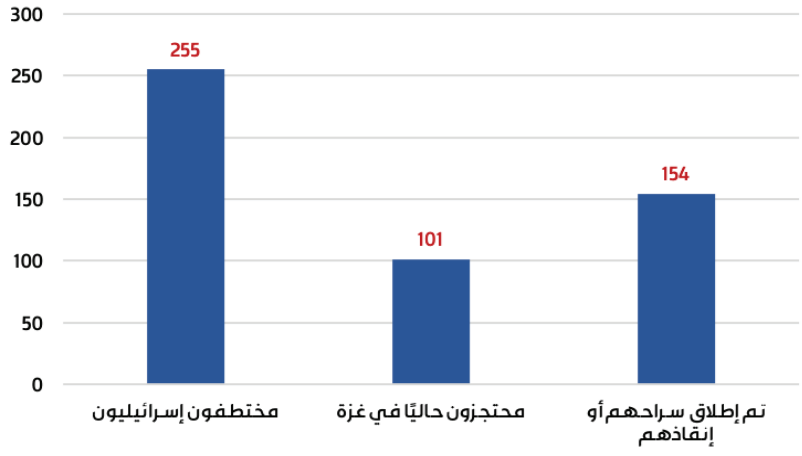

توزيع الرهائن الإسرائيليين وفقًا للعمر

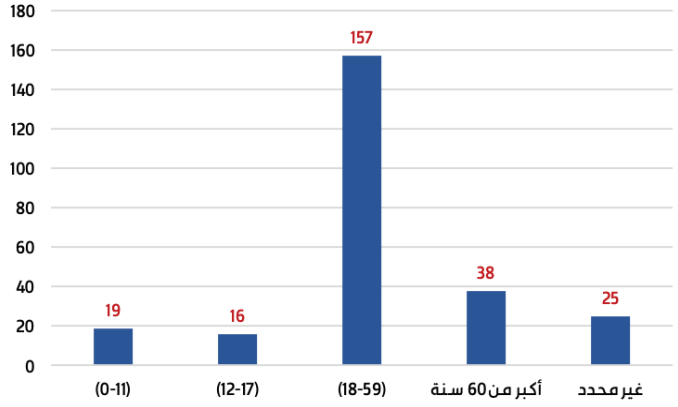

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر
www.ecss.com.eg

ecsstudies

الهاتف: 20226905861+ | 20226905862+ | 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg